

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٩٥**

الجمعة، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شلقم	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساويرس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/132)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) (S/2009/146)

09-27493 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/132)

تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) (S/2009/146)

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثلي الجمهورية التشيكية والصومال وماليزيا والنرويج يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عمر (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال؛ وسعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للأمن والسلام؛ وسعادة السيد سمير حسني، مدير إدارة أفريقيا والتعاون الأفريقي – العربي في جامعة الدول العربية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن نظره الآن في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2009/132.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، الوثيقة S/2009/146.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): إن الهدف من إحاطتي الإعلامية هذه هو عرض الخطوات التالية في تنفيذ اتفاق جيبوتي، وهي عملية جارية، وشرح كيف أرى المسيرة الطويلة للصومال تعود إلى طبيعتها. أولا، أود أن أُقدِّم بعض الملاحظات، ثم أبين أهمية الصلات القائمة بين الحوكمة والأمن والتنمية، وأخيراً سأتطرق إلى كيفية الاستفادة على أفضل وجه من أول ١٠٠ يوم من عمر الحكومة الجديدة.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات: على مدى سنوات شكلت، الحالة في الصومال خطرا على شعبه، مع استمرار المواجهات المسلحة وما تلاها من فوضى، وقد شكلت أيضا تهديدا لجيرانه، وذلك بسبب انعدام الأمن الحدودي وتهريب

البشر والأسلحة والمخدرات. وهذه الحالة الهشة قد جعلت المنطقة بأسرها عرضة للخطر. وأخيرا، ما زالت تشكل تهديدا للمجتمع الدولي، مع تزايد تدفقات المهاجرين غير القانونية المتزايدة، والمخدرات الشديدة المفعول التي تزرع في أراضيه والإرهاب والقرصنة.

ولتناول التعقيدات في الصومال، هناك حاجة الآن إلى خطة جديدة تقوم على أساس الصلات القائمة بين الحوكمة والأمن والتنمية. وإذ تتحمل النخبة الصومالية – القادة العسكريون ورجال الأعمال والزعماء الدينيون، ولكن أيضا كبار السن والمثقفون – معظم المسؤولية عن انهيار الوضع في بلادهم، إلاّ أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يتنصل من تحمل مسؤولياته. واليوم، علينا جميعا، الصوماليون والمجتمع الدولي، أن نبذل جهودا لكسب قلوب وعقول الآخرين. وعلى الصوماليين أن يجدوا مخرجا من هذا الفخ ونحن أيضا.

ومن الواضح أنه لا توجد هناك إمكانية للانتعاش وإعادة التأهيل على نطاق واسع ما دام الوضع الداخلي هشا. وفي الوقت نفسه، وبدون استثمار أساسي في التنمية – تقديم فرص عمل للشباب والنساء وإعادة تأهيل الأحياء السكنية – فإن الأعمال الإجرامية سوف تزدهر والأمن لن يتحسن.

إن استراتيجية ذات أهداف يمكن تحقيقها ينبغي أن تساعد على نشر الاستقرار في البلاد. وبالنسبة إلى الأيام الـ ١٠٠ القادمة، ينبغي أن تكون هذه الأهداف مقتصرة على العمالة وتجديد البنى التحتية وتقديم المساعدة الإنسانية. فهناك الكثير من الشباب متوفرون دائما للمواجهات العنيفة. وهناك عدد كبير من هؤلاء المتطرفين، الذين يرتكبون جرائم القتل تحت شعارات مختلفة، ويبدون اهتمامهم بالمكاسب التي يجنونها أكثر من اهتمامهم بالإيديولوجية. وهناك الكثير من السبل غير المشروعة التي يمكن من خلالها جني الأرباح الصغيرة والكبيرة في الصومال ومنها. وكيف لنا أن نقنع من يبحثون عن المكاسب ومن يريدون تخريب الحالة أن السلام سيكون أكثر فائدة؟

لا بد من إيصال المساعدة المقدمة للحوكمة والأمن والتنمية على نحو متزامن. وإذ يتوفر الكثير من الموارد للصومال، هناك مشكلة رئيسية هي توزيع هذه الموارد بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وينبغي معالجة هذه المشكلة بصورة عاجلة. لكن ينبغي ألا يكون المجتمع الدولي هو وحده الذي يقدم الدعم إلى الصومال. فالبلاد لديها أطول ساحل في أفريقيا – طوله ٣٠٠ ٢ كيلومتر – مع موارد سمكية ثرية ومخزونات هيدروكربونية واعدة. والأهم من ذلك، أن لديها مجتمعاً من الأعمال الحرة غير عادي، ويبعث المقيمون في الشتات إلى البلاد أكثر من بليون دولار كل عام. وينبغي أن تحشد هذه المزايا لأغراض السلام وإعادة الإعمار والتنمية – وليس للدمار. إن خلق حالة من انعدام الأمن في البلاد لفترة ٢٠ سنة، وتعريض شباب الشتات الآن للأنشطة الإرهابية والشك في مواطنهم الجديدة، إنما هو عمل غير وطني.

وفي بياني الأول الذي أدليت به أمام المجلس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، (انظر S/PV.5805)، طرحت ثلاثة مسارات محتملة للعمل كي تتبعها الأمم المتحدة في الصومال. وكانت هذه المسارات: سياسة العمل الاعتيادي دون تغيير؛ والانسحاب التام من البلاد؛ وتنفيذ إجراءات سياسية وأمنية وإنمائية مجتمعة ومتزامنة. واتفاق جيبوتي هو نتيجة النهج الأخير. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه مع الشكر بالدعم الذي حظيت به من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والنرويج، والولايات المتحدة،

وجيبوتي، وكينيا، على سبيل المثال لا الحصر، فضلا عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين كانوا داعما قويا. وأظهر أعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال مشاركة قوية من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال.

واليوم، نحن بحاجة إلى برنامج للمساعدة يستمر فترة ١٠٠ يوم. وتم تثبيت شرعية الدولة والاعتراف بقانونية المؤسسات الجديد، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي الواقع، من جانب الأغلبية الساحقة من الصوماليين. والرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء والحكومة والبرلمان عادوا جميعا إلى مقديشو، وهو خروج موفق عن الممارسات السابقة للعمل من خارج العاصمة. ومؤخرا ذكرت مجلة الإيكونوميست، وهي تصف الصومال، أن هناك بارقة أمل، وتوجد فعلا فرصة لبداية جديدة.

إن تلك الجدية الجديدة في الهدف تدعو المجتمع الدولي إلى مساندة التقدم الذي يتم إحرازه باتخاذ إجراءات عملية. وتشمل تلك الإجراءات، أولا، الدعم الفوري للسلطات الجديدة؛ ثانيا، تقديم المساعدة الدبلوماسية والمالية الفورية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ ثالثا، إيصال المساعدة الإنسانية بطريقة شفافة وبدون عائق؛ رابعا، مسألة الأشخاص المدرجين في قائمة جزاءات مجلس الأمن؛ خامسا، الإفلات من العقاب؛ وأخيرا، القرصنة قبالة الساحل الصومالي.

وعلينا الآن أن نساعد الصوماليين على استعادة مستقبل بلدهم. وتحظى الحكومة الجديدة بشرعية مقنعة وهي معترف بها دوليا من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة. وبالتالي، يوجد التزام باحترام تلك السلطات الجديدة والتعاون معها وبعدم إلحاق أي ضرر بمؤسساتها ومصداقيتها.

وينبغي أن تستشار هذه السلطات بشأن جميع الإجراءات السياسية والاقتصادية والإنسانية المتعلقة ببلدها وأن تبلغ بهذه الإجراءات وأن تكون مرتبطة بها. وينبغي أن ينهي ذلك النهج الجديد حالات سوء الفهم السابقة بين بعض أعضاء المجتمع الدولي والحكومة المركزية للصومال. كما ينبغي إطلاع الحكومة الجديدة على أصول الصومال المحتجزة في عدد من المصارف الخارجية أو المودعة في حسابات تديرها منظمات دولية.

ثانيا، وريثما يتم حشد تمويل موثوق لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإن القوات الأفريقية الباسلة والمتفانية وبلدان منشئها تستحق الاعتراف الدبلوماسي الفوري والدعم المالي. وفي ذلك السياق، يحدوني الأمل في أن يكلل بالنجاح مؤتمر حشد الموارد من أجل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية، الذي ينظم بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة وفي إطار القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩). ومن المقرر أن يقدم الأمين العام تقريرا عن إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام قبل أن يتخذ المجلس قرارا بشأن المسألة في حزيران/يونيه. وعملية التخطيط المتكاملة لوضع توصيات الأمين العام عملية جارية.

ثالثا، بعد عقدين من المجابهة المسلحة، تقوم حاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولئن كانت الاحتياجات هائلة، فإنه يتعين ألا ينظر إلى الصومال بوصفه حالة إنسانية محضة. ويشكل استمرار حالة للطوارئ لفترة ٢٠ عاما تناقضا في المعنى. ويتعين القيام بالمزيد من العمل، وخاصة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، بغية التوصل إلى حل دائم. ولئن كان ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بالتعاون الوثيق والتشاور مع الحكومة الشرعية، فإنه ينبغي ألا تستخدم هذه المساعدة

ولا يمكن أن تستخدم بوصفها أداة سياسية من جانب أي طرف، سواء كان الحكومة أو المعارضة أو غيرهما.

رابعا، في العام الماضي رفع الصومال من قائمة لجنة الأمم المتحدة للجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان. وأعتقد أنه ينبغي أن يكون الآخرون مؤهلين للرفع من القائمة عندما يبدون رغبة صادقة في المساعدة على إعادة السلام والاستقرار إلى بلد منشئهم بقطعهم جميع الصلات مع الجماعات الراديكالية.

وأخيرا، يرتب اتفاق جيبوتي لتحقيق العدالة والمصالحة. والإفلات من العقاب يديم العنف. وعلى البلد أن يتصدى للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يرتكبها صوماليون ضد صوماليين. ويمكن إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة وقد ينظر مجلس الأمن أيضا في المشكلة من خلال إنشاء لجنة للتحقيق.

وبالنسبة للقرصنة، فإنها قبل كل شيء عمل مربح. وهي مرتبطة بفشل الدولة في البر وهي امتداد بحري لهذا الفشل. ويتعين التصدي بقوة للقرصنة بغية المساعدة في توفير أمن طرق التجارة البحرية. وباسترعاء الانتباه إلى محنة الصوماليين، يشكل الوجود البحري الدولي إبداء للتضامن مع البلد ومع المنطقة بأسرها. وفي الواقع، فإن مكافحة القرصنة تعني أيضا مكافحة العديد من الأنشطة الإجرامية – الصيد غير القانوني، وإلقاء النفايات، والاتجار بالبشر والمخدرات. وفي الوقت نفسه، تقوم حاجة إلى تدعيم العمل التعاوني للمساعدة في تعقب الموارد المالية للقراصنة. ونحن، في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، نعتزم القيام بذلك العمل مع زملائنا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات. وأخيرا، ومع أنه يتعين احترام سيادة الصومال ومصالحه الوطنية، فإنه لا يمكن إطلاقا تبرير أعمال القرصنة التي يرتكبها الأشخاص أو الجماعات.

وفي الختام، ونظرا للشك الذي طال أمده والعادات الراسخة، سيكون الكفاح من أجل السلام كفاحا طويلا. ولذلك، فإن الأولوية الأولى في الصومال هي تحرير جدول أعمال السلام الصومالي المختطف، والمأخوذ رهينة لفترة طويلة. وأقول إنه باتفاق جيبوتي، تجاوز البلد مفترق الطرق. وهو يسير في طريق ذي اتجاه واحد ويؤدي إلى الأمام. وكلفة الانتكاس إلى الصراع باهظة أكثر مما ينبغي للصومال، وللمنطقة، وفي الواقع، للمجتمع الدولي.

الرئيس: أشكر السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره المفصل.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لأبلغ بالتطورات التي حصلت مؤخرا والتقدم الكبير الذي أحرزته حكومة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد ورئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي. أولا، أود أن أشكر المجلس والدول الأعضاء والحكومات والأمين العام والأمم المتحدة قاطبة على المعونة والمساعدة التي قدمتها للصومال وللشعب الصومالي خلال الأعوام الـ ١٨ الماضية. فقد كان دعمهما ودعم المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية للجهود السابقة لإحلال السلام في الصومال. وننوه بذلك ونقدره، ونود الآن أن نمضي بذلك قدما في شراكة معها بغية إعادة ترسيخ مؤسسات الدولة وتنفيذ سيادة القانون.

وكما يعلم المجلس، وفرت عملية جيبوتي للسلام قاعدة صلبة لإنشاء حكومة للوحدة الوطنية، بانتخاب رئيسنا الجديد في ٣٠ كانون الثاني/يناير وتعيينه لرئيس الوزراء في ١٣ شباط/فبراير. وقبل شهر من هذا اليوم، أعلن

رئيس الوزراء تشكيل الحكومة الجديدة، التي تولت مهامها بعد أداء اليمين في ٢١ شباط/فبراير ووافق البرلمان بالإجماع على ولايتها في اليوم نفسه. وفي غضون أسبوع، عاد كل من الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء والبرلمان إلى الصومال وباشرت الحكومة أعمالها بصفة دائمة مع اكتمال النصاب القانوني. وعقد أول اجتماع لمجلس الوزراء في ٢٨ شباط/فبراير. ومباشرة الحكومة لأعمالها أمر دائم ولا رجعة فيه، وتمارس الحكومة كامل مهامها حاليا من مقديشو.

إن سياسة إحلال السلام والأمن في الصومال كانت وستظل أولى أولوياتنا. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الحوار والتفاوض وتوفر الإرادة للتوفيق والمصالحة. لقد دفع الشعب الصومالي والمجتمع الدولي ثمنا باهظا للوصول إلى هذه النقطة التي نرى أنها لحظة الحقيقة. وتتوفر لنا نحن الآن، بصفتنا الحكومة، ولشركائنا - المجتمع الدولي، الفرصة وتقع على عاتقنا مسؤولية تحقيق ما تعذر علينا جميعا تحقيقه لمدة ١٨ عاما.

لقد اتخذت الحكومة على مدى الأسابيع الأربعة الماضية من عملها خمسة إجراءات ضرورية لإرساء أسس برنامجها للسلام والمصالحة.

أول تلك الإجراءات كان مباشرة الحكومة أعمالها فورا وبصورة لا رجعة فيها من العاصمة مقديشو.

الإجراء الثاني هو دمج قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال لتصبح القوة الأمنية المشتركة. وكان ذلك الإجراء ناجحا وفعالا في إعادة بناء قوات الأمن الوطنية الضرورية لإحلال السلام والأمن داخل البلد وكونها وسيلة لتحقيق المصالحة داخل القطاع ذي الأولوية لمؤسسات الدولة.

الإجراء الثالث هو تعبئة الشعب الصومالي لدعم عملية السلام. لقد ولَّدت التعبئة والحماسة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين - بمن فيهم التجار ورجال الأعمال وشيوخ العشائر والزعماء الدينيون والنساء والشباب - زخما لعملية السلام جعلها الآن، في الواقع، ملكية مشتركة يقودها ويدافع عنها الشعب الصومالي والمجتمعات المحلية بذاتها.

أما مبادرتنا الرابعة، فهي إعادة إرساء سلطة الدولة وسيادة القانون في الاقتصاد. وبدأ ذلك بتولي السلطة الكاملة في ميناء مقديشو ومطارها اللذين هما المنفذان الرئيسيان الجوي والبحري، على التوالي، في الصومال. وأعيدت هيكلة كل منهما بتعيين إدارتين جديدتين ووضع إجراءات تشغيل مقبولة دوليا. وهما مصدران جديدان للموارد الداخلية للحكومة نعمل على تطويرهما وتعزيزهما.

أما مبادرتنا الخامسة وأحدثها فهي استئناف حوارنا مع المجتمع الدولي عن طريق فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، ومن خلال المناقشات الثنائية في المنطقة مع كينيا وبوروندي وأوغندا ورواندا التي أجريت عبر الزيارات الرئاسية لهذه البلدان على مدى الأيام العشرة الأخيرة

أظهرت ضرورة تحقيق السلام والرغبة في الحصول على الحرية أن صوت الشعب وإرادته لا بد أن يسودا في نهاية المطاف. وما حصل في الصومال لم يكن أقل حتمية مما شهده تاريخ العالم. لا يوجد في الصومال اليوم أمراء حرب وليس هناك حروب قبلية ولا توجد فصائل سياسية تحتجز البلد رهينة. لكن البعض ما يزالون يرفضون عرض السلام والحوار حتى عندما نؤكد مجددا أن الشريعة هي مصدر القانون وترد في ميثاق الحكومة الاتحادية الانتقالية وستظل كذلك في الدستور المقترح الذي تجري صياغته الآن. ومع ذلك، ما زلنا على استعداد للتفاوض معهم،

ولكننا لن نفعل ذلك إلا عبر طاولة المفاوضات.ويجب إلقاء السلاح.

لقد ركزنا أهدافنا ووضعناها للأيام الـ ١٠٠ الأولى. وأبدى الشعب الصومالي إرادته لتحقيق السلام، ومسؤوليتنا، بصفتنا حكومة، هي توفير المصداقية والتماسك والكفاءة في الحكم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار الشراكة والتعاون مع المجتمع الدولي. ولا بد لمجتمع الدول ممثلا بالأمم المتحدة أن يتجاوز الماضي وحالات خيبة الأمل. فنحن نعيش لحظة تاريخية والفشل ليس خيارا أمامنا. ولذلك ، فإننا نطلب إليكم، حكومات الدول الأعضاء، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى دعم الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة وفورية في المجالات التالية.

المجال الأول استقرار الوضع الأمني. تقوم استراتيجية الحكومة في ميداني الأمن وحفظ السلام على ركنين هما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة الأمنية المشتركة التابعة للحكومة. أما بخصوص بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فقد طلبنا إلى مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي وحكومتي بوروندي وأوغندا إرسال ثلاث كتائب إضافية إلى الصومال على وجه السرعة. ويتعين القيام بذلك على الفور مع تحسين المعدات والخدمات اللوجستية والمرافق الطبية.

وبخصوص القوة الأمنية المشتركة، فهي ليست ممولة أو مجهزة بصورة كافية حتى الآن. ومع ذلك، فهي شريك أساسي لحفظ السلام مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ودون توفر قوة أمنية مشتركة صومالية عاملة، ستتعرقل أعمال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة حفظ السلام لعدم وجود قوة وطنية شريكة تتحمل، في الوقت المناسب، مسؤولية الأمن والاستقرار.

أما بالنسبة إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإننا نرحب بالتزام إنشاء هذه القوة للصومال ونؤيده. ونؤكد أن عددا كبيرا من المعايير المفصَّلة في تقرير الأمين العام (S/2009/132) قد تحققت.

وبالنسبة إلى مؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في ٢٢ نيسان/أبريل، فإنه هام جدا لتوفير الموارد لقطاع الأمن ككل، على النحو المفصل سابقا. فبدون هذه الموارد، لن تبدو سلطة الدولة وسيادة القانون على نحو واضح وفعال ولن يكون تحقيق السلام مضمونا.

وأخيرا، بخصوص الحظر المفروض على الأسلحة في قطاع الأمن، إذا أريد للمجتمع الدولي أن يجهز القوة الأمنية المشتركة، وأن تكون شريكة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن تكفل السلام، فيجب إعادة النظر في الحظر المفروض على الحكومة .

ويتعلق المجال الثاني، من حيث متطلباتنا، بالتعاون مع الحكومة وبناء القدرات. لقد جرت عملية السلام وتحققت الإنجازات حتى الآن بالشراكة مع المجتمع الدولي. إن أهدافنا المشتركة والاستثمارات التي أُنفقت هي من أجل مساعدة الشعب الصومالي على بناء مؤسسات دولة قوية وفرض سيادة القانون.لقد اعترف المجتمع الدولي بحكومة الوحدة الوطنية التي تمارس أعمالها الآن. ومع ذلك لا بد من إبراز ضرورة العمل مع أجهزة الحكومة – وإن كانت هشة – واحترام كرامتها وسيادتها. ويتعين علينا جميعا أن نعدل في المواقف والعادات والإجراءات التنفيذية.

ولا بد لتلك التعديلات أن تكون موجهة نحو توفير موارد بناء القدرات للمؤسسات الحكومية. ويحتاج الموظفون في وزارات وإدارات الحكومة إلى تدريب وتزويدهم بالخبرة لإعادة إنشاء عمليات فعالة لتقديم الخدمات العامة والحوكمة الإدارية على الصعيدين الاتحادي والمحلي.

وفي ما يخص المساعدة الإنسانية، وكما أكد الأمين العام في تقريره (S/2009/132)، فإن أكثر من ٣ ملايين شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بسبب التشرد والجفاف. ومن ذلك المجموع، هناك ٥٨٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا في ضواحي مقديشو. وهذا خطر على الحياة البشرية يمكن تفاديه. كما أنه خطر على السلام والاستقرار اللذين نسعى إليهما جميعا. ويجب أن تظهر ثمار السلام في حياة الأشخاص المشردين وضحايا الجفاف. وهم يحتاجون إلى تحرك من المجلس، كما أنهم يستحقون مساعدته.

أما بالنسبة إلى القرصنة، وكما أفاد الأمين العام، فالتغلب عليها يتطلب إعادة إرساء سيادة القانون. وحيث أن أساس القرصنة وقاعدتها يوجدان على البر، فلا يمكن التغلب عليها إلا بمشاركة الحكومة. وفي عام ٢٠٠٨، وقع ١١١ هجوما للقراصنة، ووقعت سبع هجمات بالفعل عام ٢٠٠٩. ومن جانبنا، نحن مستعدون لإدماج الخطوات المطلوبة ضد القراصنة في الركنين التوأم، أي التطوير الأمني وبرنامج تحقيق الاستقرار، حسبما ورد بالتفصيل في وقت سابق، وقادرون على ذلك. ونتطلع إلى المجتمع الدولي لوضع خطة فورية للتنفيذ يتفق عليها.

لقد ولّد اندفاع السلام في الصومال زخما جديدا. ولم يعد الصومال حبيس صراع بين أطراف متكافئة القوة تقريبا. وتقود الحكومة هذا الزخم. وقد اكتسبنا مصداقية عند الشعب الصومالي. ونحن نحرز تماسكا من خلال مؤسسات الدولة، التي نريدها أن تكون متمكنة. إلا أنه قبل كل شيء، نحتاج إلى الموارد لتحقيق الكفاءة المطلوبة من أجل الحوكمة.

أشكر مجلس الأمن لإتاحة هذه الفرصة لمخاطبته.

الرئيس: أشكر السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، على بيانه.

بالنظر إلى أن الاتحاد الأفريقي شريك هام للأمم المتحدة في عملية السلام في الصومال وأن لديه بعثة لحفظ السلام هناك، وحيث أن مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد رمضان لعمامرة، موجود معنا هنا، سوف يعطى الكلمة، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي. المعلومات التي سيقدمها لنا تعتبر مكملة لما قدمه المبعوث الخاص للأمين العام ووزير خارجية الصومال. لذلك، أقترح أن نعطي الكلمة للسيد لعمامرة كي يدلي ببيان قبل أعضاء المجلس, وهذا اقتراح استثنائي، ولا يعتبر سابقة بأي حال من الأحوال. هل هناك اعتراض؟

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نظرا للعلاقات شديدة الأهمية التي تربط فرنسا ومجلس الأمن بالاتحاد الأفريقي، فمن الواضح أنه من الملائم جدا إعطاء الاعتبار الواجب لبيانات ممثلي الاتحاد الأفريقي. ونظرا لعلاقاتنا الودية طويلة الأمد مع المفوض لعمامرة، فإننا لا نرغب، بالطبع، في منعه من الكلام.

إلا أنني يجب أن أعرب صراحة عن تحفظاتي إزاء الدافع وراء هذا القرار. لقد أبلغت بتلك الأسباب، وقبلت بتحفظ القرار الذي اتُخذ بسبب قيود تتعلق بالتوقيت من جانب المفوض، الذي أبدى رغبته في مخاطبة المجلس قبل مغادرة نيويورك. وفي ظل هذه الظروف، ستساعد فرنسا المفوض بالطبع على مخاطبة المجلس بالطريقة التي قررها.

إلا أنه، إذا كان الكلام سيُعطى إلى منظمة إقليمية قبل مجلس الأمن لأن الموضوع يتعلق بالاتحاد الأفريقي، يتعين عليّ حينئذ أن أعرب عن تحفظاتي الجدية. ولا يبدو أن ذلك يتماشى بشكل خاص مع المناقشات التي عقدناها في هذه القاعة بالذات قبل بضعة أيام حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

مرة أخرى، إذا كانت المسألة تتعلق بقيود زمنية، فإنه من دواعي سروري العظيم أن أرغب بمساعدة صديقنا السيد لعمامرة ليتغلب على هذا الوضع الصعب. ولا اعتراض لدينا في ظل تلك الظروف.

الرئيس: إذا لم يكن هناك ملاحظات إضافية، فقد تقرر ذلك.

أدعو السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، وأعطيه الكلمة.

السيد لعمامرة: أشكركم، سيدي الرئيس، على تفهمكم وعلى مساعدتكم لتمكين الاتحاد الأفريقي من مخاطبة المجلس. هذا مهم جدا بالنسبة للشراكة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبته حول هذه القضية الهامة جدا الخاصة بالصومال.

لقد شهد الصومال تقدما كبيرا منذ بداية السنة. وإثر استقالة الرئيس عبد الله يوسف أحمد بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حدث عدد من التطورات الإيجابية في البلد. أولا، وعملت الأطراف الصومالية التي تصرفت وفقا للقرارات التي تم التوصل إليها في سياق عملية جيبوتي على توسيع البرلمان الاتحادي الانتقالي، ليشمل تحالف إعادة تحرير الصومال وأطرافا أخرى، بما في ذلك المجتمع المدني.

وبتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بدأ البرلمان الموسع العمل بطريقة حرة ونزيهة، لانتخاب رئيس جديد، تمثل بشخص فخامة شيخ شريف شيخ أحمد. وتوجت هذه الانتخابات، مقترنة بتوسيع البرلمان، العملية التي بدأت بالتوقيع على اتفاق جيبوتي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ولاحقا، في ١٣ شباط/فبراير، عين الرئيس المنتخب الجديد دولة السيد عمر عبد الرشيد علي شرماركي رئيسا جديدا للوزراء، وتم تشكيل حكومة وطنية من ٣٦ عضوا، وانتقلت الحكومة والمؤسسات الانتقالية الأخرى إلى مقديشو.

ومن الجدير بالملاحظة أن الرئيس الجديد أعرب إثر توليه لمهامه عن التزامه بالعمل على تحقيق مصالحة فعالة بين شعب الصومال، وإشراك تلك العناصر التي لا تزال خارج عملية السلام. كذلك أكد أن حكومته تنوي تعزيز التعاون الوثيق مع جيران الصومال. وكما يعي المجلس، فقد أبرم اتفاق جيبوتي برعاية الأمم المتحدة، وبدعم فعال من الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين. أود أن أشدد على الحاجة إلى استمرار مشاركة الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق باعتبارها جزءا شديد الأهمية من الجهد الرامي إلى تعزيز نجاح عملية السلام والمصالحة.

يقدر الاتحاد الأفريقي اهتمام مجلس الأمن المستمر بالتصدي للتهديدات التي تشكلها القرصنة قبالة ساحل الصومال وما وراءه. وينتظر أن تساعد الإجراءات الفعالة الجاري اتخاذها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز الأمن الشامل الذي تشتد الحاجة إليه في الصومال والمنطقة بأسرها.

وفي واقع الأمر، لا تزال الحالة الأمنية في الصومال، وبخاصة في مقديشو، هشة جدا. وفي إطار جهود التصدي لانعدام الأمن الذي وصل إلى مستوى مرتفع، ولا سيما الهجمات التي تستهدف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اجتمع الرئيس الشيخ شريف مع ممثلي عدد من الجماعات المعارضة المسلحة في محاولة لفتح حوار معها. كما أنشأ الرئيس لجنة للأمن القومي للإشراف على جهود تحسين الأمن وتوسيع نطاق المصالحة. فضلا عن ذلك، فقد تدخل أيضا عدد من رجال الدين والزعماء التقليديين ورجال الأعمال ومجلس عشيرة الهوية للثقافة والوحدة بما له من نفوذ

وطلبوا من بعض الجماعات المعنية وقف هجماتها على بعثة الاتحاد الأفريقي. وأسفر ذلك عن شكل من أشكال وقف الأعمال العدائية، دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس.

وينبغي أن أؤكد أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعمل بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لتفعيل قوة الأمن المشتركة الصومالية. وتوفر البعثة حاليا حصص إعاشة للدفعة الأولى من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بعدما تم تجنيدها. ونظرا للحاجة إلى تزويد قوة الأمن المشتركة الصومالية بالأسلحة والذخيرة اللازمة تزويدا كاملا، طلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال من الاتحاد الأفريقي العمل مع مجلس الأمن والاستفادة من الاستثناء لحظر الأسلحة المفروض على البلاد لمساعدة الحكومة في الحصول على الأسلحة لقواتها.

ولا تزال الحالة الإنسانية صعبة للغاية. وفي حقيقة الأمر، فإن التقدم الكبير الذي تم إحرازه في وقت سابق، بعودة عدد من المشردين داخليا وبعض اللاجئين إلى مقديشو، قد عُكس مساره مع اضطرار عدد من سكان مقديشو مرة أخرى إلى الخروج منها نتيجة القتال المستمر بين مختلف العناصر المسلحة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، من جانبها، توفير إمدادات الإغاثة الإنسانية الأساسية للمجتمعات المحلية. ومستشفى المستوى الأول التابع للبعثة يوفر الرعاية الطبية لعدد كبير من الصوماليين، في حين توزع صهاريج المياه التابعة للبعثة المياه الصالحة للشرب على المجتمعات المحلية حول المعسكرات وما بعدها.

وفي هذا المنعطف، أود أن أبلغ المجلس بأن الاتحاد الأفريقي يواصل بذل جهوده لتعزيز بعثته في الصومال. ويبلغ قوام البعثة حاليا ٣ ٤٥٠ فردا وتتألف من كتيبتين واحدة من بوروندي والأخرى من أوغندا، في حين أن حجم البعثة المأذون به هو ٨ ٠٠٠ فرد. والخطوات جارية لنشر كتيبة إضافية تعهدت أوغندا بإرسالها في غضون أيام، في حين تستمر المشاورات مع بوروندي بشأن التوقيت الملائم لنشر الكتيبة الثالثة التي تعهدت بها حكومة بوروندي. وتجري مفوضية الاتحاد الأفريقي اتصالات أيضا مع دول أخرى أعضاء لتأمين قوات إضافية. وأود أن أشير إلى مساهمة حكومة الجزائر بتوفير النقل الجوي لتناوب وحدات قوات بوروندي ولنشر الكتيبة الأوغندية الثالثة بدون أي تكلفة على الاتحاد الأفريقي.

وفضلا عن ذلك، تتواصل الجهود لاستكمال نشر مكون الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في إطار جهود تدريب وتوجيه الشرطة الصومالية وإعادة هيكلتها وإعادة تنظيمها. ويعكف الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا على وضع خطة دعم متكاملة لقوة الشرطة الصومالية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن خالص تقدير الاتحاد الأفريقي لشركائه الثنائيين ومتعددي الأطراف الذين يقدمون الدعم المالي واللوجستي للبعثة.

وفي ضوء ذلك، يرحب الاتحاد الأفريقي بقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) الذي اتخذ في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والذي أعرب فيه المجلس عن عزمه النظر في إنشاء عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال بصفتها قوة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، رهنا بصدور قرار آخر بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ووافق المجلس أيضا في هذا القرار على المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بإعداد مجموعة لوجستية لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي بالعتاد والخدمات، وكذلك إنشاء صندوق استئماني لتقديم الدعم المالي للبعثة والمساعدة في

إعادة إنشاء قوة أمن صومالية شاملة جامعة وتدريبها والإبقاء عليها.

ولهذا، فإنني أدعو المجلس إلى البناء على موقفه واتخاذ القرار اللازم لنشر عملية متابعة لحفظ السلام تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي، في ضوء حقيقة أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جدد في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩ ولاية البعثة لثلاثة أشهر أخرى، توطئة لقرار مجلس الأمن بنشر قوة متابعة لحفظ السلام.

ولا تقل أهمية عن ذلك الحاجة إلى التنفيذ الفوري لقرار الأمم المتحدة بتوفير مجموعة دعم لوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى موافقة الجمعية العامة المبكرة على الميزانية الخاصة بعناصر مجموعة الدعم ليجري توفيرها من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ولذلك، فإنني أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المساهمة بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المقرر الذي سيقدم الدعم المالي والمادي للبعثة لحين نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، والمساعدة في بناء المؤسسات الصومالية للأمن وسيادة القانون.

وختاما، أود أن أعرب عن التقدير مرة أخرى لجميع الشركاء الذين يقدمون الدعم حتى الآن لبعثة الاتحاد الأفريقي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء. ونعتقد أنه إذا واصلنا بشكل جماعي اتخاذ التدابير الصحيحة والحازمة، فسوف نضمن عدم إهدار الفرصة الحالية المتاحة في الصومال.

الرئيس: أشكر السيد لعمامرة، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب ترحيبا حارا بوزير خارجية الصومال في أول ظهور له في هذا المجلس. فهو وحكومة بلاده موضع ترحيب تام في مداولاتنا، ونهنئه على تعيينه. كما نشكره على بيانه المدروس والشامل، وإن جاز لي القول، السديد. ونرحب بطبيعة الحال أيضا بصديقنا القديم، الممثل الخاص للأمين العام السيد لعمامرة الذي استمعنا إلى بيانه للتو.

أشار جميع المتكلمين إلى التطورات المشجعة في الشهور القليلة الماضية. و لم يؤكدوا على أحدها، ألا وهو الانسحاب السلس للقوات الإثيوبية في بداية هذا العام، لكن يمكننا أن ندرك جميعا أن ذلك كان خطوة مهمة، مثلما كان انتخاب الرئيس شريف بالطبع وتشكيل حكومة انتقالية جديدة، وبخاصة، القرار، الذي سلط وزير الخارجية الضوء عليه، بجعل مقر الحكومة الجديدة في مقديشو. كما أظهر الرئيس شريف شجاعة شخصية كبيرة في التواصل مع الفصائل المختلفة في الصومال في مسعى لتحقيق المصالحة السياسية، ونحن نؤيده تأييدا تاما في ذلك.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز، ينبغي ألا نستهين بنطاق التحديات التي ما زال الصومال يواجهها أو بتعقيداتها.

وهناك أربعة مجالات تحديدا تشتد فيها الحاجة إلى إحراز التقدم ونعتقد أن اهتمام المجلس ينبغي أن يتركز عليها. يتمثل المجال الأول في معالجة الأزمة الإنسانية. فأكثر من ٣ ملايين نسمة بحاجة إلى المساعدة في الصومال. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المعونة والدعم إلى الحكومة بغية توفير الأمن الأساسي وفرص العمل والخدمات، وينبغي للحكومة الجديدة أن تطور جوانب دخلها وتحدد أولويات ميزانيتها.

ثانيا، هناك المسار السياسي. ينبغي أن نوجد حلولا صومالية لمشاكل الصومال، وقد مكنتنا عملية جيبوتي من القيام بانطلاقة جيدة جدا في ذلك الصدد. وعلى المجتمع

الدولي أن يواصل دعم الحكومة الجديدة، وأن يفسح المجال أيضا أمام تلك الحكومة للعمل والسعي إلى المصالحة السياسية. ومع مرور الوقت، سيتعين على الحكومة الجديدة أن تضع عمليات أوسع نطاقا في مجالي العدالة والمصالحة، وأن تساعد على تهيئة أجواء يمكن أن تتعايش فيها مختلف المجموعات.

وأشجع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وغيره من موظفي الأمم المتحدة، على مواصلة العمل مع حكومة الرئيس شريف والقيام بزيارات منتظمة إلى مقديشو.

ثالثا، ينبغي أن نوجد بيئة آمنة يمكن فيها للحكومة الجديدة أن تباشر عملها. وقد أنجز بعض العمل الجيد، بما في ذلك العمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتدريب الشرطة الصومالية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز قوات الأمن المشتركة. ونرحب ترحيبا حارا بإنشائها، وهذا هو الحل الوحيد في الأجل الطويل. وينبغي أن ننظر جميعا في أفضل سبيل للقيام بذلك.

ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور حاسم، من خلال توفير الأمن في وسط مقديشو، حيث تشكل المرافق الأساسية هناك قاعدة لتمكين حكومة الرئيس شريف من مباشرة عملها في العاصمة. وأشيد بأشقائنا من أوغندا وبوروندي على التزامهم المتواصل بهذه العملية الصعبة.

وأود أن أعلن أن المملكة المتحدة ستتبرع هذا الشهر بمبلغ إضافي مقداره ١٠ ملايين جنيه إسترليني إلى الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة المعني ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويضاف ذلك إلى مبلغ ٥ ملايين جنيه إسترليني قدمناه فعلا وعلى نحو مباشر إلى الاتحاد الأفريقي لفائدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشجع الآخرين على تقديم مساهماتهم.

وسيتعين على المجلس أن يعاود في أيار/مايو مناقشة مسألة إمكانية إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما يقول الأمين العام في تقريره الحالي، لا يزال انعدام اليقين يخيم على احتمال ما إذا كانت عملية تقليدية للأمم المتحدة لحفظ السلام هي الأداة المناسبة لدعم العملية السياسية في الصومال (S/2009/132). ونتطلع إلى تقريره المقبل في غضون شهر أو نحو شهر.

والمجال الرابع الذي ينبغي أن نوليه اهتمامنا يتمثل في أعمال القرصنة. وينبغي أن نواصل العمل على كفالة الأمن في بحار الصومال وعلى أراضيه. ويتعين علينا أن نواجه أعمال القرصنة في البحر وأسبابها الأصلية في البر. ونرحب بالعمل الذي أنجزه فريق الاتصال ونتفق مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، خاصة ما يتعلق بتطوير القدرات على الصعيد الإقليمي. وعلى المستوى العملي، تتولى المملكة المتحدة قيادة بعثة الاتحاد الأوروبي البحرية قبالة سواحل الصومال وتستضيف مقرها. ونتطلع إلى مواصلة إحراز التقدم في معالجة تلك المشكلة.

ونرى في المستجدات التي طرأت مؤخرا بالصومال بعض المبررات للتفاؤل الحذر. فالأمر يتعلق ببلد عانى طيلة ٢٠ سنة تقريبا من الصراعات والمآسي الإنسانية. ولا تزال التحديات التي سيواجهها الرئيس شريف وحكومته في الأشهر القادمة كبيرة، ويجب أن نقدم على وجه الاستعجال الدعم العملي للحكومة الجديدة، ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إذا كنا نريد الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن اللذين يستحقهما شعب الصومال.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، والبيانين اللذين أدلى بهما السيد عمر، وزير خارجية الصومال، والسفير لعمامرة،

مفـوض الاتحـاد الأفريقــي للـسلام والأمــن، الموجــودين في المجلس اليوم.

ويتـشاطر وفـد بلـدي رأي الممثـل الخـاص بـشأن ما سمي بمسيرة الصومال الطويلة صوب تحقيق الاستقرار، مع مراعـاة مـا أحـرز مـن تقـدم في ظـرف مجـرد بـضعة أسـابيع والتحـديات الكـثيرة الـتي لا تـزال قائمـة. وعلـى ضـوء نجـاح الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٣٠ كـانون الثـاني/ينـاير في جيبــوتي، لا بــد أن يــضاعف المجتمــع الــدولي جهــوده لاستكمال إقامة الدولة الـصومالية ومؤسـساهتا، بتنسيق وثيـق مع حكومة الصومال الجديدة، والأمم المتحـدة، وبعثـة الاتحـاد الأفريقي في الصومال، والمنظمات الإقليمية.

وترى المكسيك أن اتخـاذ إجـراء ملمـوس في المجـالات التالية أمر ذو أولوية. أولا، مـن الأهميـة بمكـان أن يظـل اتفـاق جيبوتي، الموقـع عـام ٢٠٠٨ بـين الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة والتحـالف مـن أجـل إعـادة تحريـر الـصومال، الآليـة العمليـة لتعزيز عملية السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. وقد أبـان الرئيس الجديد عـن التزامـه بـالجهود الدوليـة لإحـلال الـسلام. ومثـال علـى ذلـك، الاتفـاق الـذي تم التوصـل إليـه مـع بعـض الجماعات المتمردة لإعـلان هدنـة وإقامـة الـشريعة. لكـن المثير للقلق أن أكثر الجماعات تـشددا لا تـزال مقـصية مـن الحـوار، مما يشكل هتديدا لما أحرز من تقدم هش. وهكذا، يجب علـى الـرئيس أن يواصــل جهــوده لتحقيــق التنفيــذ التــام للاتفــاق بغيـة تعزيـز حـوار سياسـي شـامل مـن أجـل تحقيـق الاسـتقرار في البلد.

ثانيـا، مـن الهـام أن تركـز الحكومـة الجديـدة جهودهـا علـى إجـراء إصـلاح كامـل للقطـاع الأمـني – اسـتنادا إلى توصيات بعثة التقييم التقني التي زارت أديس أبابـا ونـيروبي في كـانون الثـاني/ينـاير الماضـي – باعتبـاره نقطـة انطـلاق مجديـة لإحراز التقدم في تعزيز قـوات الـشرطة الـصومالية، بـدعم مـن اللجنة الأمنية المشتركة وقوة الأمن المشتركة.

ويجـب تعزيـز إحـراز تقـدم ملمـوس في نظـام العدالـة وبـرامج مكافحـة الاتجـار بالأسـلحة علـى الـصعيدين الـوطني والإقليمي. ويجب أن يرتبط ذلك باتخاذ إجراءات للقيام بـترع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعـادة إدمـاجهم، فـضلا عن أنشطة إزالة الألغام بـدعم مـن الأمـم المتحـدة. ومـسؤولية الاتحـاد الأفريقــي أساسـية، والتعـاون والتنـسيق الوثيقـان مـع الأجهزة الإقليمية سييسران وضع استراتيجيات لتوطيد سيادة القانون وتحقيق الامتثال التام للقانون الـدولي، باعتبـاره أساسـا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثـا، علـى مجلـس الأمـن أن يحقـق المـشاركة الفعالـة للأجهزة والآليـات الإقليميـة خـلال المناقـشات بـشأن المـسألة. فتبادل المعلومات والآراء بـين مجموعـات مثـل الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة في الـصومال وفريـق الاتـصال الـدولي المعــني بالــصومال يمكــن أن يقــدم إســهامات قيمــة في هــذه المناقشات.

رابعـا، وبخصوص حقـوق الإنـسان، يجـب علـى قـوة الشرطة المعززة أن تكفل الامتثـال التـام لحقـوق الإنـسان، وأن تعتمد تدابير لحماية السكان المدنيين، وضـمان محاسـبة مقتـرفي الانتهاكات على قتل المدنيين، سواء في حـوادث تبـادل إطـلاق النار، أو عمليات القتل المستهدفة، أو قتـل القـضاة، لأن هـذه الأعمال تعزز الإفلات من العقاب وتقوض النظام القضائي.

كما تدين المكسيك الهجمات على العاملين في المجـال الإنـساني، الـتي تـسببت بانخفـاض المعونـة الإنـسانية وألحقـت أضـرارا كـبيرة بالفئـات الـضعيفة، لا سـيما النـساء والأطفـال. ويجب اتخاذ التـدابير اللازمـة أيـضا للتـصدي إلى المـسألة المثيرة للجـزع المتمثلـة في تجنيـد واسـتخدام الأطفـال في الـصراعات المـسلحة. وهنـا، نـثني علـى الـدور الهـام الـذي اضـطلعت بـه

وحدة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. ونؤكد مجددا على مدى أهمية مواصلة ذلك المكتب عمله بالتنسيق مع الحكومة الجديدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي ما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، تدعو المكسيك الأطراف في الصراع إلى الامتثال إلى أحكامه ومبادئه، والتوقف فورا عن شن الهجمات، وتفادي الحالات التي قد يتضرر فيها المدنيون.

كما أنه لا بد للحكومة الصومالية الجديدة أن تنفذ تدابير لجنة الجزاءات، باعتبارها إجراء تكميليا للمساعي الرامية إلى إحلال السلام واستتباب الأمن في المنطقة.

وبالنسبة إلى تقرير الأمين العام عن أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال (S/2009/146)، نقر بأن القرصنة إحدى نتائج عدم الاستقرار الخطير الذي يعاني منه البلد. ولذا نتفق مع الأمين العام على أهمية اتباع نهج متكامل لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وتدين المكسيك أعمال القرصنة والسطو المسلح وأعمال العنف ضد سلامة الملاحة في خليج عدن، وتؤمن بوجوب تقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة وفقا للنظام القانوني المطبق.

وبالمثل تؤيد المكسيك صحة وأهمية وتطبيق القانون الدولي القائم في التصدي للتهديد المتمثل في أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي هذا الصدد، فإننا نسلم بأهمية قراري مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨) اللذين يجيزان، في حال توفر شروط معينة، دخول المياه الإقليمية للصومال وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد رأي المكسيك – كما يوضح نص القرار المذكور أعلاه صراحة – بأن السلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق هي الأساس القانوني الذي يجيز للدول دخول المياه الإقليمية للصومال بغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر واستخدام جميع الوسائل اللازمة داخل المياه الإقليمية للصومال، بشكل يتسق مع الإجراءات المتعلقة بالقرصنة التي تسمح الأحكام المناسبة من القانون الدولي باتخاذها في أعالي البحار.

وبهذا المعنى، وإذ حدد المجلس في كلا القرارين الحالة بأنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فقد قرر التدابير اللازمة لصون واستعادة السلم والأمن. ومن المهم أن نتذكر أيضا بأن كلا القرارين أوضحا صراحة بأن الإذن الممنوح لا يشكل سابقة في القانون الدولي العرفي. ونحن نرى أن ذلك يمثل اعترافا بالطابع الاستثنائي للإجراءات المأذون بها وبأن المجلس تصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق. وعلى أساس هذا الفهم، تود المكسيك أن تجدد دعمها للمبادرات التي اتخذتها المنظمة البحرية الدولية ومجلس الأمن لمكافحة هذا التهديد بطريقة منسقة ومتسقة.

وأخيرا، يدعم وفد بلدي عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، المنشأ عملا بالقرار ١٨٥١ (٢٠٠٨)، ويسلم بأهمية التعاون المتعدد الأطراف الجاري قبالة سواحل الصومال لمكافحة القرصنة.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد أحمد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الصومال وأن أعرب عن تقديرنا لوجود وزير خارجية الصومال. كما أننا نشكر المفوض لعمامرة على بيانه الحافل بالمعلومات.

من قراءة تقرير الأمين العام (S/2009/132)، لا يسعنا إلا أن نستخلص بأن الوضع العام في الصومال ما زال مدعاة للقلق البالغ، بصرف النظر عن التقدم الكبير الذي تم إحرازه،

ولا سيما منذ توقيع اتفاق جيبوتي. وهذا صحيح بالتأكيد وبصفة خاصة في ما يتعلق بالوضع الأمني.

ومع ذلك، نرى أننا اليوم نشهد الصومال الجديد وذا العزيمة، بوجود حكومة مقرها في مقديشو، وبرؤية شاملة لكيفية الخروج من هذا الوضع. لذلك، واحتذاء بمثال اجتماع رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، ينبغي لنا أن نرحب بالحكومة الجديدة، وقبل كل شيء، أن نقدم لها كل المساعدة التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها. وبشكل أكثر دقة، نود أن نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الأطراف، ولا سيما السلطات الجديدة، لمساعدتها على تكثيف جهودها لتعزيز التعاون السياسي ولتوحيد وإعادة تشكيل وتدريب قوات الشرطة الصومالية.

وإذ نعي الصعوبات المتعلقة بحجم المهمة، لا يسعنا إلا أن نهنئ الممثل الخاص للأمين العام، والفريق القطري، وجميع وكالات الأمم المتحدة، وشركاء الصومال الثنائيين على جهودهم التي لا تكل. إننا ندعم استنتاجات فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، الذي عقد اجتماعه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن الحاجة إلى القيام على الفور بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وعلى الرغم من التقدم السياسي الإيجابي، فإن الوضع الأمني تدهور كثيرا، وخاصة عقب انسحاب القوات الإثيوبية. وسواء في مقديشو أو في مناطق أخرى، تعزز وجود المليشيات وغيرها من قوات التمرد التي تنشر العنف في كل أنحاء البلاد. ويتزايد عدد الضحايا بين السكان المدنيين وكذلك في صفوف أفراد العمل الإنساني وحفظ السلام.

وعلى ضوء الوضع الأمني الهش، نعتقد أن الجانب الأمني من اتفاق جيبوتي يجب تنفيذه بسرعة، وخصوصا ما يتعلق باللجنة الأمنية المشتركة، والقوة الأمنية المشتركة، وقوة الشرطة الصومالية. إننا نعتقد أن الدعم المستدام لهذه القوى الأمنية الثلاث هي الخطوة الأولى التي يجب أن يتخذها المجتمع الدولي لمساعدة الصومال اليوم. فذلك سيمكّن السلطات من تعزيز أمنها وحماية المدنيين وتأمين إمدادات المساعدة الإنسانية.

وأود، هنا، أن أهنئ بوروندي وأوغندا على التزامهما وعلى ما أبدتاه من روح التضحية، التي أعيد تأكيدها من خلال قرار كل منهما نشر كتيبة إضافية لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا السياق، ندين بقوة الهجمات على البعثة، ونعيد تأكيد التزامنا بأمن وسلامة القوة الأفريقية. إن الهجمات الدموية الأخيرة التي سقط ضحيتها جنود من البعثة الأفريقية في الصومال تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز البعثة.

ويعتقد وفد بلدي في هذه المرحلة من الوضع المتطور أن علينا إيلاء أهمية خاصة لتعزيز البعثة الأفريقية في الصومال، في انتظار نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في المستقبل، وفقا لما أوصى به قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩). وتمثل البعثة الأفريقية في الصومال إنجازا يمكن للأمم المتحدة أن تبني عليه حضورا دوليا مستقبليا في الصومال، ويجب تعزيزه بأقصى سرعة ممكنة والارتقاء به إلى معايير الأمم المتحدة.

ولذلك، نهنئ إدارة عمليات حفظ السلام على مثابرتها وتقييمها الشامل لاحتياجات البعثة الأفريقية في الصومال. ونحن نرى أن المقترحات والتوصيات التي تتضمنها واقعية، حيث أن تحليل بعثة التقييم التقني خلص إلى أن الدعم اللوجستي المتاح للبعثة يتكون من المعدات والخدمات الأساسية التي لا تفي بمعايير الأمم المتحدة.

وعليه، يجب أن يدعم المجتمع الدولي بقوة خطط الأمين العام وأن يبذل كل الجهود الكفيلة بإنجاحها. وفي هذا

الصدد، ننتظر باهتمام نتائج مؤتمر المانحين الذي سيعقد في ٢٢ نيسان/أبريل في بروكسل.

إن الوضع الإنساني، الذي يدعو إلى الاستياء أصلا، ينذر بخطر المزيد من التدهور نظرا للجفاف الذي أصاب بعض المناطق. علاوة على ذلك، فإن تباطؤ العمليات الإنسانية الناجم عن انعدام الأمن يجب أن يعالج بسرعة، خاصة وأن المشردين يعودون بشكل تدريجي إلى مقديشو، المدينة التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية، ومياه الشرب، والخدمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، ما زال السكان المدنيون يتعرضون إلى أخطار الذخائر والألغام غير المنفجرة. وبوركينا فاسو تدين العنف ضد أفراد العمليات الإنسانية. ونحن نهنئ الوكالات الإنسانية على جهودها ونشجعها على مواصلة أنشطتها على الرغم من الظروف الصعبة.

إن بوركينا فاسو تؤمن إيمانا قويا بإمكانية إيجاد حل شامل ودائم للأزمة الصومالية. وقد أحرزت الجهات الفاعلة السياسية في البلد تقدما كبيرا وأظهرت إصرارا يصفه الأمين العام نفسه بأنه مشجع. ولهذا السبب نحث المجتمع الدولي على أن يتغلب على تردده ويزيد مساعدته المقدمة بهدف تطوير مؤسسات الصومال الجديدة وتعزيزها.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بدوري أن أرحب بوزير الخارجية عمر وأن أشكره على ملاحظاته. وتهنئه حكومتي كما تهنئ أعضاء حكومة الوحدة الآخرين وأؤكد له تعاوننا ودعمنا. كما أود أن أرحب بالممثل الخاص ولد عبد الله وأن أشكره على إحاطته الإعلامية اليوم.

تتيح الأحداث الأخيرة فرصة لإحراز تقدم حقيقي في الصومال. ونرحب بانتخاب الرئيس شريف وبانتقال حكومة الوحدة إلى مقديشو. ويجب أن ندعم الشعب الصومالي لكي يتمكن من الاستفادة من هذه الفرصة.

ولا نزال نرى التقدم السياسي المحرز في إطار اتفاق جيبوتي مشجعا. وتؤيد حكومتي بقوة جهود الرئيس شريف لتشجيع الأطراف التي لا تزال خارج عملية جيبوتي على الانضمام إليه لإعادة بناء بلدهم الذي يعاني المتاعب.

ومن هذا المنطلق، نحث جميع الفئات التي لم تتخل بعد عن أسلحتها وتنضم إلى عملية السلام والمصالحة على أن تفعل ذلك. ومن المؤسف أن حركة الشباب الإرهابية لم تنضم إلى تلك العملية، بل أقسمت بدلا من ذلك ليس فقط على استهداف الحكومة الجديدة وإنما أيضا على مواصلة حملتها ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمنظمات الإنسانية غير الحكومية.

وفي الوقت ذاته، لا تزال إريتريا تقدم الدعم المالي واللوجستي والسياسي لحركة الشباب وغيرها من المتطرفين وأصدرت بيانا رسميا ترفض فيه الحكومة الصومالية الجديدة. ونحن ندين تلك الأعمال من جانب حركة الشباب وإريتريا. فهي لا تفعل أكثر من إطالة أمد الصراع في الصومال ولا يمكن التسامح معها.

ونثني كثيرا على بسالة القوات القادمة من بوروندي وأوغندا العاملة في البعثة، التي تواصل العمل في ظروف شاقة. وهي تقوم بعمل بالغ الأهمية في تأمين الهياكل الأساسية الرئيسية وإتاحة إيصال المعونة الإنسانية ومن ثم فهي جديرة بدعمنا. وقد قدمت الولايات المتحدة من جانبها مساعدة لوجستية للبعثة يتجاوز مجموعها ١٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٧. ونحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بتوفير قوات للبعثة على أن تجري الترتيبات لنشرها قريبا، ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقوة على تقديم الدعم للبعثة. ويجب أن يبدأ الصومال بطبيعة الحال في العمل على النهوض بأمنه بنفسه، وينبغي أن ننظر في الطرق اللازمة للمساعدة في بناء قطاع أمني صومالي.

وقد بذل المجلس جهودا كبيرة للتصدي لمشكلة القرصنة أمام الساحل الصومالي. وتجد الولايات المتحدة استجابة المجتمع الدولي مشجعة. ففي أي يوم تجوب تلك المياه الآن في دوريات سفن من بلدان يتراوح عددها بين ١٥ و ٢٠ بلدا مختلفا. وترى حكومتي أيضا أن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال قد أثبت فعاليته كأداة للتنسيق، ونتطلع إلى الاجتماع الثالث الذي يعقده ذلك الفريق. كما نثني على حكومة كينيا لعرضها تقديم القراصنة المشتبه فيهم الذين قبض عليهم المجتمع الدولي للمحاكمة. ونحث جميع الدول، وخاصة التي أضيرت مباشرة من جراء القرصنة، على أن تساعد الحكومة الكينية في إدارة التحديات اللوجستية والمالية المتعلقة بمحاكمة القراصنة المشتبه فيهم. فذلك عبء لا ينبغي أن يقع على أكتاف كينيا وجيرانها وحدهم.

وأخيرا، أود أن أشكر موظفي الوكالات التابعة للأمم المتحدة وأفرقة المعونة الذين ما برحوا يقدمون للشعب الصومالي المساعدة التي يحتاجها في ظروف بالغة المشقة والخطر. وندين بشدة من يعوقون إيصال المساعدات المطلوبة من خلال شن الهجمات على العاملين في تقديم المعونات وعلى أفراد البعثة.

ولن يأتي التقدم في الصومال بسهولة. ويتيح لنا مؤتمر المانحين القادم الذي دعا له الأمين العام فرصة لدعم الصومال خلال هذه الفترة الحرجة. فلنغتنم هذه الفرصة.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأود أنا كذلك أن أشكر المتكلمين السابقين، وخاصة السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال؛ والسيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال؛ والسيد رامتان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

وسوف تدلي رئاسة الاتحاد الأوروبي التشيكية ببيان بعد قليل، ومن الواضح أنني أؤيد البيان الذي ستدلي به.

ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2009/132) والبيانات التي استمعنا إليها من فورنا أن دينامية إيجابية قد بدأت في الصومال. فتوسيع نطاق البرلمان، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة للوحدة، وبدء الرئيس الصومالي الجديد في حوار شامل مع جميع الأطراف لحثها على الانضمام لعملية جيبوتي كلها بوادر سياسية إيجابية. علاوة على ذلك، يشير تقرير الأمين العام إلى بدء عودة المشردين داخليا إلى مقديشو. وتلك أيضا بادرة تنم عن الثقة.

إضافة إلى ذلك، توجه فرنسا الاهتمام إلى أن سحب القوات الإثيوبية لم يحدث فراغا أمنيا. وفي نهاية المطاف، لم يفد ذلك أشد الجماعات تطرفا، بل جعل من الممكن بدلا من ذلك تهميشها بإلغاء حجتها الرئيسية لاستمرار العنف. وينبغي تهنئة الصوماليين على هذا التقدم صوب تحقيق السلام والمصالحة. كما نتوجه بالتهنئة أيضا للممثل الخاص للأمين العام، وبطبيعة الحال، لفريقه على ما يبذلون من جهود لا تعرف الكلل مع الأطراف.

غير أن كل يوم يمر يذكّرنا بالهشاشة المفرطة في الحالة. فلا تزال الحالة الإنسانية بالغة السوء، حيث يعتمد ما يزيد على ٣ ملايين شخص على المعونة الدولية ولا يزال مئات الآلاف في طريقهم إلى أفغوي. وتشتد الأوضاع سوءا لاستهداف العاملين على تقديم المساعدات الإنسانية، وذلك في انتهاك مستمر للقانون الإنساني الدولي: ففي عام ٢٠٠٨ قتل ٣٤ شخصا منهم واختُطِف ٢٦ آخرون؛ ومنذ بداية هذا العام، قتل ثلاثة من العاملين في برنامج الأغذية العالمي واختطف أربعة لفترة وجيزة. وفي مقديشو ذاتها، يتواصل شن الهجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد

أعربنا في هذه القاعة عن إدانتنا لهجوم ٢٥ شباط/فبراير القاتل على جنود البعثة. ومنذ يومين قتل جندي آخر وأصيب ثلاثة غيره بجراح.

وإزاء هذه الحالة، من الواضح أن للمجتمع الدولي دورا ضروريا يؤديه. فأولا، يجب أن نقدم الدعم السياسي الكامل للسلطات الصومالية ونشجعها على الاستمرار في جهودها المبذولة لتحقيق المصالحة والحوار بين جميع الأطراف. كما يجب أن ندعم إنشاء قوة أمنية مشتركة قوية جيدة التجهيز والتدريب وقوة شرطة تتسم بالكفاءة المهنية. ومن المهم التقليل من انعدام الأمن بالسيطرة مباشرة على المناطق الضرورية من مدينة مقديشو. لكي تتمكن الحكومة من بسط سلطتها في الصومال وإحداث تغيير فعلي في حياة السكان.

وبموازاة ذلك، يجب أن نعزز القوات التابعة للبعثة، فهي تؤدي رسالتها بشجاعة كبيرة. وهنا، باسم فرنسا، أود أن أعرب عن تقديري لبوروندي وأوغندا على ما تقومان به من أعمال وللاتحاد الأفريقي على الجهود التي يبذلها لتمكين البعثة من بلوغ مستوى النشر الكامل.

ويقتضي تعزيز البعثة موارد مالية إضافية. وقد قدم كثير من المانحين بالفعل معونة كبيرة للصومال وللبعثة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، الشريك المالي الرئيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك بطرق منها مرفق السلام الأفريقي. وقد ساعدت فرنسا على تدريب أربع من وحدات البعثة، ويقوم ضباط فرنسيون في أوغندا حاليا بالمساعدة على إعداد وحدة أوغندية.

وقد اتخذ مجلس الأمن، من خلال القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، القرارات الضرورية لضمان قدرة الأمم المتحدة على توفير مجموعة من الدعم اللوجستي للبعثة وإنشاء صندوق استئماني خاص، الأمر الذي يتيح الحصول على موارد إضافية لدعم البعثة وتعزيز قوات الأمن الصومالية. واتخذ الأمين العام تدبيرا عاجلا بإتاحة مبلغ ٥٠ مليون دولار. وبدأت أولى السفن في الوصول إلى مقديشو. وبحلول نهاية هذا الشهر، ستناقش الجمعية العامة أول دفعة من التمويل. ونرجو أن يجري قريبا عقد مؤتمر المانحين.

إن تنفيذ القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) مهمة شاقة. ويجب أن نتحرك بسرعة وبطريقة عملية، بالتركيز أولا على المجموعة اللوجستية، فهي أحد التدابير الملموسة التي يمكن تنفيذها على وجه السرعة حتى يتسنى للبعثة إحداث فارق فوري في الحالة.

وأود التشديد على أن واجب المجتمع الدولي لا يقتصر على التصدي للمسائل الأمنية. فعلاوة على آلية الجزاءات التي يفرضها المجلس على الأفراد، تعد مكافحة الإفلات من العقاب جانبا لا غنى عنه ويجب ألا نهمله، لأن ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في الصومال هي إحدى العوائق الكبرى التي تعترض طريق السلام. وتؤيد فرنسا النهج الذي يتخذه الممثل الخاص للأمين العام في هذا الصدد تأييدا كاملا.

وأود أن أشير، كما فعل بعض المتكلمين السابقين، إلى أن مجلس الأمن ناقش في أكثر من مناسبة من العام الماضي إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام. وسوف نستأنف مناقشة هذه المسألة استنادا إلى تقرير الأمين العام المتوقع إصداره في وسط نيسان/أبريل. ولكن ينبغي ألاّ يغيب عن بالنا حقيقة أنه من المهم، لمصالح الشعب الصومالي، التنفيذ التام والسريع للقرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

وهذا يعني أن مكافحة القرصنة ضرورية للغاية. ومنذ العملية الأولى لحماية السفن التابعة لبرنامج الغذاء العالمي التي قامت بها فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، توسعت مكافحة القرصنة إلى حد كبير. ويقوم الاتحاد

الأوروبي، مع العديد من الشركاء الدوليين الآخرين، بدور رئيسي من خلال عمليته التي أطلق عليها عملية أطلنطا لضمان وصول الإمدادات التي يعتمد عليها العديد من الصوماليين. وقد أتاحت عملية أطلنطا حماية نقل ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ طن من المساعدة الغذائية. ولقد أعرب الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن دعمه لحماية قوافل الأمم المتحدة.

إن الأسباب الجذرية للقرصنة يجب حلها على أرض الواقع في الصومال، لكن الحرب ضد القرصنة هي أيضا مسألة عاجلة. ونرحب بحقيقة أن هناك العديد من الدول والمنظمات تشارك في هذه الحرب. ولقد تضاعفت أربع مرات عمليات إيصال الأغذية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام. وأود أن أؤكد مجددا لوزير خارجية الصومال أن بإمكانه الاعتماد التام على فرنسا في مساعدة حكومته على الاستجابة، كما ذكر ببلاغة متناهية، ''للحاجة إلى السلام والإرادة من أجل الحرية'' التي تشكل حافزا لشعبه.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن اشكر الممثل الخاص للأمين العام على بيانه. إننا ندرك، كما ورد في إحاطته الإعلامية، أنه قد تم مؤخرا إحراز تقدم كبير في العملية السياسية في الصومال. وشهدنا أيضا جهودا استباقية جدا للرئيس الجديد، ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة في حث مجموعات المعارضة على المشاركة في العملية السياسية.

ومع ذلك، ما زالت احتمالات تحقيق عملية سلمية أكثر شمولا ضئيلة. فلقد استمرت الجماعات المتمردة في القيام بأعمال عدائية ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الحكومة الجديدة للنهوض بعملية سياسية شاملة.

إن عدم استقرار الحالة الأمنية مجال رئيسي يثير القلق. فلقد أسفر الهجوم على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في شباط/فبراير عن فقدان أرواح ١١ جنديا بوروندي، واختطف في الفترة الأخيرة أربعة من عمال المساعدة التابعين للأمم المتحدة وتم إطلاق سراحهم فيما بعد. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حماية المنشآت الاستراتيجية بالتعاون مع قوات الأمن المشتركة. وتقدر اليابان البلدين المساهمين بقوات، وهما بوروندي وأوغندا، على دورهما الهام في البعثة وتثني عليها.

وتحتاج البلدان المساهمة بقوات إلى كل دعم يتعلق باللوجستيات والتدريب والمعدات. ومن الهام أن تتم الموافقة على رزمة الأمم المتحدة اللوجستية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي اقترحها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/804)، بسرعة ووفقا للقواعد والإجراءات ذات الصلة المتبعة في الأمم المتحدة، ومع مراقبة وشفافية كافيتين.

وسينظم مؤتمر للمانحين الدوليين للحصول على دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبناء قدرة المؤسسات الصومالية، عملا بالقرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩). إن بناء قدرة المؤسسات الأمنية الصومالية، بما فيها قوات الأمن المشتركة، أمر ضروري لتحقيق استقرار الحالة الأمنية. ونظرا لصعوبة الحالة الأمنية على الأرض، من الهام للمجتمع الدولي أن يضع أفضل السبل الممكنة لمساعدة الشعب الصومالي على مواصلة كل من الاستجابة السريعة والمساءلة في الوقت ذاته. وقامت اليابان، من جانبها، بتقديم مساعدة للاحتياجات الإنسانية

ولتعزيز القطاع الأمني بلغت ما مجموعه ٦٤,٥ مليون دولار خلال العامين الماضيين.

إن أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي تشكل تهديدا للمجتمع الدولي، وتؤثر بشكل خطير على المرور الآمن ولذلك تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وفي ما يتعلق بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وافقت الحكومة اليابانية، قبل مجرد أسبوع واحد، أي في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، على نشر القوات اليابانية للدفاع عن النفس كي تتخذ إجراءات ضد أعمال القرصنة في البحر قبالة الساحل الصومالي وفي خليج عدن، وفقا لأحكام القانون القائم التي تسمح بالعمليات الأمنية البحرية في الحالات الطارئة. وقد غادرت اليابان مدمرتان للقيام بهذه المهمة. وقدمت الحكومة اليابانية أيضا إلى برلماننا مشروع قانون للموافقة عليه بشأن اعتبار أعمال القرصنة إجرامية واتخاذ التدابير ضدها.

وكما ناقشنا في سلسلة الاجتماعات التي عقدها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال، من الهام أن نعزز الشراكة، بما في ذلك من خلال جهود الأمم المتحدة لتشاطر المعلومات، بغية تحسين التنسيق بين الأنشطة المختلفة للدول الأعضاء وبلدان المنطقة. وستواصل اليابان مشاركتها الفعلية في التدابير المنسقة لمعالجة مسائل القرصنة الصومالية، مستفيدة في ذلك من خبراتها في آسيا مثل اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا.

وأخيرا، نتفق مع الأمين العام على أنه من الهام اتباع نهج متعدد الأوجه لحل حالة عدم الاستقرار في الصومال. ويقوم أعضاء البرلمان الانتقالي بالعودة إلى العاصمة. ويتطلب النهج المتكامل لبناء الدولة عملية سياسية شاملة حقيقية، تشمل جماعات المعارضة المختلفة، وشيوخ القبائل والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

وسيكون من الأساسي أيضا تقديم المساعدة في بناء المؤسسات الصومالية، مثل بذل الجهود لتعزيز قدرة الحوكمة والبنى التحتية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في المدى البعيد. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز التعاون والتفاعل مع الصومال، وعلينا أن نحشد الدعم والموارد الضرورية.

أما بخصوص مستقبل تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، تتطلع اليابان إلى النظر في تقرير الأمين العام المزمع إصداره بحلول ١٥ نيسان/أبريل كي نقرر أفضل سبيل مناسب للعمل. ونأمل أن نتسلم تقييما مفصلا وواقعيا من الأمين العام بشأن الحالة الأمنية والسياسية على الأرض.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد ولد عبد الله، على العرض الذي قدمه وعلى تقريري الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/132)، وعن ضمان أمن الملاحة على المدى البعيد قبالة الساحل الصومالي (S/2009/146) اللذين أعدّا عملا بالقرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨) بشأن القرصنة.

ونحن أيضا ممتنون للإحاطة الإعلامية والتوضيحات المفصلة التي تم تقديمها.

لقد استمعنا بعناية إلى بيان وزير خارجية الصومال، السيد محمد عبد الله عمر. ونرحب بالتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة في السودان وهي: الانتقال السلمي للسلطة، وانتخاب أعضاء البرلمان الاتحادي الموسع لرئيس الجمهورية الجديد، شيخ شريف شيخ أحمد، وتعيين رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة. ونتوقع من الرئيس الجديد أن يتمكن من توحيد القوات من جميع الجوانب في الصراع الصومالي لتكون هناك حكومة عاملة، وللمضي قدما في توحيد المجتمع وبسط سيادة القانون وتحقيق السلام الدائم في البلاد.

ونحيط علما بجهود الوساطة المبذولة في هذا الاتجاه التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد ولد عبد الله ونؤيدها. ونحيط علما باستنتاجات بعثة التقييم الفني، حسب ما ورد في تقرير الأمين العام، التي تشمل، وعلى وجه الخصوص، الاقتراح المتعلق برزمة الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونتوقع أن تتم مناقشتها بمزيد من التفصيل من قبل هيئات الجمعية العامة ذات الصلة، مع مراعاة إجراءات الميزانية المعمول بها.

أما بخصوص احتمالات نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، فسيعتمد قرار مجلس الأمن في هذا الشأن في المستقبل إلى حد كبير على التزام الصوماليين أنفسهم بالسلام، وعلى حدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية، وعلى إحراز تقدم حقيقي نحو التوصل إلى تسوية سياسية. وهذه الشروط الأساسية ليست متوفرة بعد. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي زيادة التخطيط لعملية محتملة للأمم المتحدة في الصومال، وتحتاج سبل تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي نؤيد عملها، إلى عملية من هذا النوع إلى مزيد من الدراسة.

وسنكون في انتظار استنتاجات واقتراحات من الأمين العام في تقريره في نيسان/أبريل عملا بالقرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩). وينص هذا القرار على زيادة المساعدة الدولية لعملية السلام الصومالية. وسيسهم النجاح في هذا المجال في حل المشاكل المعقدة برمتها، بما فيها القضاء على القرصنة قبالة الساحل الصومالي. وتقرير الأمين العام عن هذه المسألة (S/2009/146) يعكس فعلا جهود المجتمع الدولي لزيادة فعالية مكافحة القرصنة والنهب المسلح في هذه المنطقة. ونحن نحث الأمين العام على مواصلة عمله الفعال في هذا المجال.

إن الالتزامات الدولية التي قطعت في مجلس الأمن أدت بالفعل إلى إحراز نتائج. ومع ذلك، ما زلنا بعيدين من التمكن من أن نشهد عكس الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بأعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونرى أن المطلوب هو اتخاذ نهج متعدد الأبعاد نحو مشكلة القرصنة. ونعتقد أن طريق التوصل إلى حل طويل الأجل هو المضي قدما بعملية جيبوتي للسلام لضمان النظام والأمن في البلد وللتغلب على الصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية التي تشجع زيادة أعمال القرصنة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز قدرات الحكومة الصومالية نفسها، لأن النجاح في مكافحة القرصنة سيتوقف، في نهاية المطاف، على نجاح الحكومة.

وينبغي أن تضطلع حكومات المنطقة بدور خاص في تهيئة الظروف لمكافحة القرصنة بصورة فعالة. ولذلك نحن نرى أننا ينبغي أن ندعم المبادرات الإقليمية مثل مدونة قواعد السلوك لمكافحة القرصنة على طول سواحل القرن الأفريقي، التي اعتمدت في جيبوتي في كانون الثاني/يناير. ويشمل حل المشكلة وضع أساس قانوني واحد لاعتقال القراصنة ومحاكمتهم، وبالتالي تسهيل مكافحة القرصنة على طول الساحل الصومالي.

ويواصل الاتحاد الروسي تقديم إسهامات فعالة في الإجراءات الدولية لمكافحة القرصنة وهو يشارك مشاركة فعالة في تنفيذ المبادرات المناسبة، وخاصة في إطار فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وتضطلع سفن الأسطول البحري الروسي بمهمة توفير سلامة الملاحة وسلامة الأنواع الأخرى للأنشطة الاقتصادية البحرية قبالة ساحل الصومال. ويتم الاضطلاع بتلك المهمة بالتنسيق مع الأساطيل البحرية للصين وفرنسا والهند والولايات المتحدة، ومع الأسطول البحري التابع للاتحاد الأوروبي وفرقة العمل الموحدة – ١٥١ التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تمت مرافقة أكثر من ٨٠ من السفن الروسية وغيرها من السفن، وتم إحباط أربع محاولات قام بها القراصنة للاستيلاء على السفن التجارية. ونحن

ملتزمون بالعمل بصورة وثيقة مع الأطراف المهتمة بشأن جميع جوانب المشكلة.

وفي الختام، أتمنى لشعب الصومال ولحكومته إحراز التقدم في الخروج من هذه الأزمة، التي استمرت لفترة أطول مما ينبغي. وروسيا ستساعدهما على إيجاد الحلول.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك زملائي الآخرين تقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بوزير خارجية الصومال وبمفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد لعمامرة، وأن أشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويسرنا أن وزير الخارجية تمكن من القدوم إلى نيويورك لمشاركتنا أحدث التطورات التي حصلت في الصومال. والتحديات التي يواجهها الصومال داخل البلد تحديات عديدة وملحة فعلا. كما أحدث الصراع الدائر في الصومال آثارا سلبية على المنطقة فيما يتعلق باللاجئين والقرصنة وانتشار الأسلحة الصغيرة فضلا عن توفير مكان لتفريخ الأنشطة الإرهابية.

ولذلك شعرنا بالتشجيع لأن التطورات السياسية الإيجابية التي حصلت مؤخرا، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق جيبوتي للسلام، تشير إلى اتجاه جديد وإيجابي في الصومال. وشملت هذه التطورات في الشهرين الماضيين توسيع البرلمان، وانتخاب الرئيس أحمد، وتعيين رئيس الوزراء شارماركي، وتشكيل حكومة للوحدة الوطنية. وكل هذه التطورات توفر فرصة فريدة لإحلال السلام والاستقرار في الصومال.

وبالتالي ترحب أوغندا بجهود الرئيس أحمد وحكومته في مد يده إلى الجماعات المختلفة وفي مراعاته للآراء المختلفة. والقرار بنقل مقر الحكومة إلى مقديشو وإعلان الحكومة لأربعة مجالات ذات أولوية حيث يمكن توقع تحقيق حد أدنى من الانتعاش في ظرف الأيام المائة الأولى – وهي توفير الأمن والمصالحة، وإيصال المساعدة الإنسانية، وبناء قدرات المؤسسات، وإدارة الترتيبات الانتقالية – أمران جريئان وجديران بالثناء. ونظرا لذلك، نناشد جميع الأطراف الرد الإيجابي على مبادرات الرئيس والانضمام إلى العملية السياسية بحيث يمكن البدء بحماس في انجاز المهمة الملحة لإعادة بناء البلد.

إننا نشيد بالمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه للشعب الصومالي بتيسير المفاوضات في سعيه لإحلال السلام. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أحيي الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على الدور المحوري الذي اضطلع به في عملية جيبوتي للسلام.

ومع أننا ننوه بهذه التطورات الإيجابية ونشكر جميع من يسرَ العملية، فإننا ما زلنا ندرك إدراكا كاملا أن الحالة في الصومال ما زالت هشة وأن هناك بعض الجماعات التي ما زالت مصممة على اتخاذ طريق العنف وما زالت تشن الهجمات في مختلف أجزاء البلد. ووقع أحدث هجوم على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مما أدى إلى مقتل ضابط في الجيش الأوغندي، وهو عمل يائس وجدير بالإدانة. وإلى جانب زعزعة استقرار البلد وتأخير عودة الحياة الطبيعية، فإن هذه الهجمات أيضا تعوق إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى المواطنين العاديين، وخاصة أكثر السكان المعرضين للخطر. ولذلك نحن ندين استهداف العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، وجميع أعمال الإفلات من العقاب، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إننا، شأننا شأن المتكلمين قبلنا، نشعر بقلق عميق من القرصنة قبالة ساحل الصومال. وهي لا تعوق إيصال

المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين فحسب، بل تعرقل أيضا التجارة الدولية وتزيد تكاليف الشحن. وهي بالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية في المنطقة وتؤدي إلى تفاقم التأثير السلبي بالفعل للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

ويشكل احتجاز سفينة يونانية بالأمس في خليج عدن تذكرة أخرى بخطر القرصنة بالرغم من التدابير التي اتخذت للتصدي للمشكلة. ومع أن التدابير مثل تسيير الدوريات البحرية أدت إلى ضبط حوادث وقوع الهجمات، فإن أحدث احتجاز يدل مرة أخرى على أن الحل النهائي لمشكلة القرصنة يكمن في دعم الصومال وتمكينه في إعادة مكانته بوصفه كيانا ذا سيادة ومؤسسات عاملة ولديها القدرات على إنفاذ القانون والنظام، وكبح جماح القراصنة في أرضه وتقديم الخدمات الأساسية للشعب الصومالي.

وفي جميع هذه المجالات، سواء كان مجال إحلال السلام أو العمليات السياسية الجارية في الصومال أو المساعدة على إيصال المساعدة الإنسانية، أو إعادة بناء مؤسسات الدولة أو مكافحة القرصنة، ما انفكت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور حيوي. ونعتقد أنه إذا تم تعزيز البعثة يمكنها أن تقوم بالمزيد من العمل في هذه المجالات بغية مساعدة شعب الصومال.

لذلك نشعر بالتشجيع لأنه يجري وضع برنامج دعم يمكن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ليس مواصلة عملياتها فحسب، وإنما أيضا تحقيق كامل قوتها المأذون بها حتى تستطيع الوفاء بولايتها على نحو أفضل.

وأخيرا، لقد عانى الشعب الصومالي طويلا. والمبادرات الرامية إلى المصالحة والتسوية السياسية التي يطلقها الرئيس أحمد تستحق دعمنا الكامل. ومع ذلك، فنحن – بوصفنا مجتمعا دوليا أو بلدانا مجاورة – لا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك. وفي نهاية المطاف، تقع مسؤولية تحقيق السلام الدائم والاستقرار في الصومال على عاتق الشعب الصومالي نفسه. لذلك، نحث جميع الصوماليين، من جميع الآراء والمعتقدات، على إعطاء فرصة للسلام ونسيان الماضي والتطلع إلى المستقبل لإعادة بناء البلد.

ومع أن أوغندا عممت مشروع بيان للصحافة نأمل أن يحظى بتوافق الآراء في المجلس، فإننا نرحب بأي إسهام من أعضاء المجلس.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري للسيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح. وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، وأن أشكر السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، على البيان الذي أدلى به.

نشهد في الصومال إحدى أكثر الأزمات الإنسانية مأساوية وأحد أصعب الأوضاع السياسية التي يواجهها المجتمع الدولي. لا توجد حلول سهلة للأزمة في الصومال. فالوضع يتطلب نهجا شاملا، ومن الواضح الآن أن الحل يجب أن يراعي مدى تعقيد المشكلة وأن يستفيد من مجموعة متنوعة من الأدوات الفريدة للتغلب على هذه الأزمة.

كما يتطلب هذا تعاون جميع شرائح المجتمع الصومالي الملتزمة بعملية جيبوتي والدعم القوي من المجتمع الدولي. ويجب أن نسعى معا إلى توسيع قاعدة اتفاق جيبوتي بإشراك أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة الذين هم الآن خارج العملية مثلما يفعل الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد.

إن تلك العوامل صعبة في تسوية الأزمة الصومالية، وتتطلب بالتأكيد التزام الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لسنوات عديدة قادمة. ومهمة إنشاء مؤسسات سياسية شرعية ذات قاعدة عريضة لأمر ملح، بل هو شرط لا غنى

عنه للمضي قدما على طريق التغلب على الأزمة في الصومال، التي لن يكون من الممكن التغلب عليها إلا بتبني استراتيجية طويلة الأمد تشمل الجوانب الإنسانية والسياسية والأمنية والتنموية للأزمة الصومالية.

وفي هذا المقام، نرحب كخطوة في الاتجاه الصحيح بانتخاب شيخ شريف شيخ أحمد رئيسا للصومال وتعيين السيد عمر عبد الرشيد علي شرماركي رئيسا للوزراء. ونحن واثقون من أنهما سيحظيان بالشرعية الكافية لبدء عملية سياسية شاملة تسهم في تحقيق المصالحة وإرساء الأسس لإعادة البناء الوطني.

تشكل الحالة الأمنية المحفوفة بالخطر في الصومال مصدر قلق لوفد بلدي، وبخاصة نظرا لزيادة الهجمات على موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويحدونا الأمل في أن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) وتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيقللان من تعرض البعثة للخطر وسيزيدان من فعاليتها في الميدان. وفي ذلك الصدد، نؤيد نداء الأمين العام إلى المجتمع الدولي، وفي أذهاننا مؤتمر المانحين، بدعم الأنشطة الحالية الرامية إلى إنشاء قوة أمنية مشتركة في الصومال.

يدين وفد بلدي الهجمات ضد السكان المدنيين، ويعرب عن أسفه لتزايد عدد القتلى المدنيين وكثير منهم لقوا حتفهم عندما حوصروا خلال الهجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن المُلح استمرار جميع المساعي لضمان حرية وصول المساعدات الإنسانية وتحسين سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم – الذين يساعدون أكثر من ٣ ملايين شخص في الصومال يعتمدون على هذه المساعدات. ونذكّر جميع أطراف الصراع بأن عليها الامتثال لأحكام القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. ومكافحة الإفلات من العقاب هي أولوية قصوى بسبب استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع وصول المساعدات الإنسانية واستمرار الهجمات على الموظفين الدوليين الذين يوزعون المساعدات، ومواصلة الهجمات على السكان المدنيين. ويجب أن تكون جزءا من الاستراتيجية الرامية إلى وضع حد للأزمة في الصومال.

وينوه وفد بلدي بإرادة الدول الأفريقية لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن نؤيد عمل البعثة، فهي عنصر حيوي في تحقيق الاستقرار في الصومال وإيجاد مساحة يمكن أن يستمر فيها الحوار وجهود المصالحة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن ارتياحنا لإحراز تقدم في الجهود التعاونية لمكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي، وخاصة نظرا لأهمية تلك الجهود في ضمان إيصال المساعدات الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن التزام المجتمع الدولي بمعالجة الأزمة الناجمة عن انتشار القرصنة سيزيد من اهتمام المجتمع الدولي الذي يجب أن يكرس للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة في الصومال وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام.

السيد إلكن (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في شكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأرحب بيننا بوزير خارجية الصومال، وأشكره على تبادل وجهات النظر معنا. وأشكر أيضا مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

نرحب بتقريري الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/132)، وعن مكافحة أعمال القرصنة (S/2009/146). في الواقع أن كلا التقريرين يحتويان على معلومات مفيدة ومفصّلة عن التطورات الجارية في البلد. وسأقصر ملاحظاتي على ثلاثة مواضيع وردت في هذين التقريرين.

الموضوع الأول يتعلق بالتطورات السياسية. ترحب تركيا بانتخاب الرئيس الجديد. وبالمثل، فإننا نرحب بتعيين

رئيس الوزراء وحكومته الجديدة. وأن تركيا ما فتئت تؤيد عملية سلام جيبوتي وتأمل في أن تبشر التطورات الأخيرة بمستقبل أفضل وأكثر إشراقا لشعب مزقته الحرب في الصومال. ونود أن نرى تشكيل حكومة وحدة بوصفها دلالة على رغبة الشعب الصومالي في رسم مصير بلدهم.

أما بعد، وفي هذه اللحظة الحرجة، فمن واجبنا أيضا بوصفنا أصدقاء للصومال التأكيد على الصعوبات الخطيرة التي تنتظر الحكومة الجديدة. ولكن، عند القيام بذلك، ينبغي لنا أن نكون حريصين على عدم إيجاد حالة من التشاؤم لا داعي لها في المزاج السائد في الصومال وبشأنه يمكن أن تأتي بنتائج عكسية. وفي الواقع، لا يمكن تجاهل أو إنكار التحديات والصعوبات التي لم يسبق لها مثيل والتي تنتظر حكومة الصومال. ولهذا السبب بالضبط لا بد لنا من تمكين الحكومة الجديدة بتقديم دعمنا ومساعدتنا حتى تستطيع التصدي لهذه التحديات. ومن أجل ذلك، وأولا وقبل كل شيء، فإنها تحتاج إلى مساعدة مالية.

في المقابل، ينبغي للحكومة الجديدة أن تتخذ خطوات سريعة وفعالة لتنفيذ اتفاق جيبوتي من خلال المصالحة الوطنية والحوار السياسي. ويجب عليها أن تنتهج سياسة التواصل مع الجماعات الأخرى بهدف التوصل إلى إشراكها في هذه العملية إلى أقصى حد ممكن.

وعلى المديين القصير والمتوسط الأجل، وبدعم من الشركاء والأصدقاء، يمكن توفير قوات أمن وقوات شرطة مناسبة. علاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ برامج مستدامة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحيث إن الحكومة لا تستطيع أن تعمل بالتبرعات والمساعدات الخارجية وحدها، فإنه يتعين عليها أن تبحث عن وسائل لتوليد إيرادات للإنفاق على المصروفات المباشرة للدولة. والمطلوب أيضا اتخاذ إجراء سريع لتأهيل أو إعادة بناء جهازي القضاء والسجون في الصومال. ويتعين التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية الأخرى، ولا سيما الإفلات من العقاب.

ومن أجل أن تحقق الحكومة الأهداف المدرجة في جدول أعمالها، يتعين أن تشعر بالأمان. وينقلني هذا إلى نقطتي الثانية، التي تتعلق بالحاجة إلى عمليات حفظ السلام الإقليمية والدولية. وتثني تركيا كبير الثناء على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمساهمتها في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ونعرب عن تقديرنا لتفاني وشجاعة القوات الأوغندية والبوروندية، التي تخدم السلام في ظل ظروف في غاية الصعوبة. فهي تستحق دعمنا التام.

لقد كانت تركيا أحد مقدمي القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي توخى نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، رهنا باتخاذ قرار آخر في المجلس. وتأمل تركيا بكل إخلاص أن تتبلور قريبا عملية النشر هذه. ومع ذلك، تبين التطورات أننا قد نواجه بعض التأخير. إذ يتعين أن نعتمد اعتمادا كليا على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لبعض الوقت في المستقبل. ولذلك، أصبح من الحتمي ألا نعزز قدرات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فحسب، بل أن نوفر أيضا الأموال التي تحتاج إليها البعثة. وبهذا المعنى، ترحب تركيا باعتزام الأمين العام عقد مؤتمر للمانحين من أجل إنشاء صندوق استئماني. وستساهم تركيا في هذا الصندوق.

والنقطة الثالثة التي أود ذكرها تتصل بأعمال القرصنة التي تقع قبالة سواحل الصومال، والتي لا تزال تشكل مصدرا للقلق لدى المجتمع الدولي. وبغية العمل في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، خصصت الحكومة التركية فرقاطة ذات قدرات جوية. وتشارك الفرقاطة في

الجهود الدولية المبذولة تحت قيادة فرقة العمل المشتركة ١٥١، التي أنشئت مؤخرا. كما أن تركيا عضو مؤسس في مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وتشارك بنشاط في أفرقة العمل المكونة تحت مجموعة الاتصال. وبعد قولي هذا، ينبغي أن نواصل التركيز والتعاون إزاء القضاء على الأسباب الجذرية للقرصنة المتأصلة في الصومال.

وأخيرا لدى الصومال حكومة وحدة تعمل من مقديشيو. ولكي تنجح هذه الحكومة ينبغي، أولا وقبل كل شيء، أن يثق الشعب الصومالي ثقته التامة بتلك الحكومة. ويجب أن نساعد الحكومة الصومالية على رسم صورة تكسب ثقة شعبها ذاته.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكركم، سيدي، على عقدكم جلسة اليوم. ونرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة الراهنة في الصومال (S/2009/132)، ونشكر السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال، والسيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بوجود السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، ونشكره على بيانه.

إن مسألة الصومال مستمرة منذ ١٨ عاما، عانى خلالها الشعب الصومالي معاناة هائلة، وشكلت خطرا جسيما على الوضع الإقليمي في القرن الأفريقي وتحديات مضنية بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي السنوات الأخيرة، وبدعم قوي من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، عملت جميع الأطراف الصومالية على تعزيز عملية محادثات السلام، التي أدت إلى حدوث تطورات إيجابية معينة في الوضع في البلد. ولكن الوضع العام في الصومال لا يزال هشا ويتطلب بذل جهود إضافية من جانب الأطراف الصومالية والمجتمع الدولي.

ويتمثل العامل الأساسي لتحقيق السلام في الصومال في تعزيز القواعد السياسية في البلد. ونحن نؤيد عملية جيبوتي للسلام ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تنفذ اتفاق السلام، الذي تم توقيعه، تنفيذا تاما.

ومرة أخرى، نهنئ الشيخ شريف شيخ أحمد لانتخابه رئيسا للصومال، ونرحب بتشكيل الحكومة الجديدة. ونؤيد الحكومة الصومالية الجديدة في عملها من أجل تعزيز الحوار مع مختلف الأطراف السياسية، ونهيب بجميع الأطراف الصومالية أن تنضم إلى عملية مفاوضات السلام والمصالحة السياسية. ونشجع الحكومة الجديدة على أن تقيم فورا مؤسسات حكم فعالة حتى يمكنها أن تمارس سلطتها في جميع أرجاء البلد.

ونعرب عن بالغ تقديرنا للدور الإيجابي الذي يضطلع به الممثل الخاص ولد عبد الله، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية السلام الوطني والمصالحة الوطنية في الصومال.

ومن الضروري تهيئة بيئة مستقرة وآمنة لتحقيق السلام في الصومال. ونعرب عن تقديرنا البالغ للعمل الممتاز الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ظل ظروف شديدة الصعوبة، ونرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل توفير الدعم اللوجستي والمالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وندين جميع الهجمات التي تشن ضد المدنيين في الصومال وضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحث جميع الأطراف الصومالية على أن تطبق فورا وقفا لإطلاق

النار في جميع أراضي الصومال وأن تبحث عن إيجاد تسوية سياسية. ونأمل أن يتم تشكيل قوات الأمن والشرطة المشتركة في أسرع وقت ممكن، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يوفر الدعم اللازم لذلك.

ومن المطلوب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر لتحقيق السلام في الصومال. ونؤيد مجموعة تدابير الدعم التي قدمتها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونرحب بأن الأمانة العامة قد أوفدت بعثة تقييم تقنية إلى المنطقة وقدمت تقارير في ذلك الخصوص. ونود أن تسارع الجمعية العامة إلى النظر في مجموعة تدابير الدعم المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونأمل أن تسارع الأمانة العامة إلى إنشاء الصندوق الاستئماني. ونهيب بجميع البلدان أن تواصل تقديم المساعدات الثنائية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقد زودت الحكومة الصينية مؤخرا البلدين الرئيسيين المساهمين بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – أوغندا وبوروندي – بخمسة ملايين يوان للدعم اللوجستي لكل منهما. والصين على استعداد للقيام، في حدود إمكاناتها، بتقديم مساعدات أخرى إلى عملية السلام في الصومال.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الغرض الأسمى لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هو تهيئة ظروف ملائمة لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن يلبي مجلس الأمن التوقعات بعيدة المدى للشعب الصومالي وبلدان الاتحاد الأفريقي بإيلاء النظر الملائم لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في البلد. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيقدم في نيسان/أبريل.

وستكون الأشهر القادمة حرجة بالنسبة لعملية السلام في الصومال. وستترتب على الإجراءات التي يتخذها المجلس في ذلك الصدد آثار بعيدة المدى على الشعب الصومالي. والوفد الصيني على استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين لزيادة تعزيز دور أكبر لمجلس الأمن حول مسألة الصومال.

السيد لي ليونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريريه (S/2009/132 و S/2009/146) اللذين يركزان، على التوالي، على حالتي الأمن والقرصنة في الصومال. كما أشكر السيد أحمد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية التفصيلية. وأرحب بمشاركة معالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، وأشكره على بيانه. وأرحب أيضا بممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وأشكرهما على مشاركتهما في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن.

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية بعض التقدم الكبير في العملية السياسية في الصومال، بما في ذلك انتخاب رئيس جديد، وإنشاء برلمان موسع جديد، وتشكيل حكومة شاملة. ونؤكد من جديد إيماننا بأنه، كما قال معالي وزير خارجية الصومال، لا يمكن تحقيق السلام والأمن في الصومال إلا عن طريق الحوار، والتفاوض، والاستعداد لتقديم تنازلات، والمصالحة. ونرحب بجهود الرئيس أحمد لجعل العملية السياسية أكثر شمولا بالتواصل مع مختلف الجماعات في البلاد.

وعلى الرغم من تلك التطورات السياسية المشجعة، التي يعززها تصميم شعب وزعماء الصومال على دعم تنفيذ وقف شامل لإطلاق النار، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتفجرة، كما بينت سلسلة الهجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أدت إلى وفاة أو إصابة الكثير من حفظة السلام. كما نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، حيث يحتاج أكثر من ٣ ملايين صومالي إلى

المساعدة الإنسانية ويفر الكثير من المدنيين من ديارهم هربا من القتال. وندين بشدة جميع هذه الهجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي والعاملين في المجال الإنساني والمدنيين، ونطالب بإنهائها على الفور.

وفي ضوء تقييم حالة القرصنة الراهنة قبالة ساحل الصومال وتعقد المشهد السياسي والأمني في جميع أنحاء ذلك البلد الذي مزقته الحروب، ولئن كنا نشيد بالجهود الميدانية للدول الأعضاء في إطار فريق الاتصال المعني بالقرصنة، فإننا نود التشديد على الحاجة إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعملية سلام جيبوتي. ونشارك الأمين العام الرأي أن آفة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة ساحل الصومال يمكن حلها باتباع نهج متكامل يتصدي للصراع والافتقار إلى الحكم وغياب السبل المستدامة لكسب الرزق على الأرض في الصومال. ونؤيد نداءه إلى المجتمع الدولي لتقديم الموارد اللازمة للمساعدة في تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في الصومال. ونؤكد أهمية تقديم المساعدة من أجل بناء قدرة أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين.

ونشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي لجهودها المستمرة في الصومال في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وندرك أن الموارد المتاحة للبعثة لا تزال أقل بكثير من الاحتياجات اللازمة لانتشارها بالكامل ولمواصلة عملياتها. ويؤيد وفد بلادي اعتزام الأمين العام عقد مؤتمر دولي للمانحين التماسا للتبرعات للصندوق الاستئماني الخاص بالبعثة.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن ننضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية. كما أننا ممتنون بشدة لعمله الجاد في الصومال. وفضلا عن ذلك، نشيد بمداخلة معالي السيد محمد عبد الله عمر وزير الخارجية في الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

نشاطر الجالسين حول الطاولة الشعور بالتفاؤل الذي أعربوا عنه بخصوص التطورات السياسية الإيجابية في عملية سلام جيبوتي، وبخاصة انتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيسا للصومال. ونأمل في أن يشجع انتخابه، والأهم من ذلك تصرفاته مستقبلا، الشركاء الصوماليين الذين لا يزالون خارج عملية جيبوتي على الانضمام إليها. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يسفر تصميم الرئيس، كما عبر عنه في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه، على التواصل مع جميع الصوماليين عن نتائج ملموسة قريبا جدا، ليمهد السبيل بذلك أمام الترتيبات سياسية أكثر شمولا ومصالحة وطنية حقيقية. والمجلس، من جانبه، سيستخدم كل نفوذه لتقديم الدعم للعملية السياسية المستمرة، بما في ذلك من خلال إقناع الآخرين بالانضمام إليها.

ومما يؤسف له، أن الحالة الأمنية لا تبعث على التفاؤل نفسه ، الأمر الذي يجعل التطورات الإيجابية الأخيرة على المسار السياسي أكثر عرضة للخطر. وعلى الرغم من أن أسوأ سيناريو محتمل وهو اندلاع قتال واسع النطاق في أعقاب انسحاب القوات الإثيوبية لم يتحقق، فإن التمرد المستمر من جانب جماعة الشباب وتزايد استهداف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والعاملين في المجال الإنساني يثيران أشد القلق.

وبخصوص الخيارات الأمنية المتاحة لنا، نعتقد اعتقادا راسخا أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ يتيح الخيارات الأمنية الواقعية الوحيدة القابلة للاستمرار في الوقت الحالي، وهي تحديدا، تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي وبناء القدرات الصومالية، وبخاصة قوات الأمن والشرطة المشتركة المنشأة بموجب عملية سلام جيبوتي. ونؤيد تأييدا تاما واقعية هذا النهج وطابعه التدريجي باعتباره الأساس لإجراءاتنا في المستقبل. كما نرى أن استنتاجات بعثة التقييم الفني – وبخاصة المعايير المرجعية

لعملية حفظ السلام المزمعة في نهاية المطاف، الواردة في التقرير (S/2009/132) – مفيدة في ذلك السياق.

وبالمثل، فإننا نرحب ترحيبا شديدا باعتزام الأمين العام، المعبر عنه في التقرير المعروض علينا، عقد مؤتمر للمانحين وتأسيس صناديق استئمانية لبعثة الاتحاد الأفريقي ولبناء قدرات المؤسسات الصومالية. فضلا عن ذلك، نود أن نعبر عن تقديرنا للبعثة التي تعمل قواتها في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وبخاصة منذ انسحاب القوات الإثيوبية. ونشيد بالبلدين المساهمين بقوات أوغندا وبوروندي لمثابرتهما ونعبر عن الأمل في أن يحذو آخرون حذوهما في الوفاء بتعهداتهما.

ويشاطر وفد بلادي أعضاء المجلس مشاعر القلق البالغ التي عبروا عنها إزاء آثار استمرار التدهور الأمني على الحالة الإنسانية الرهيبة بالفعل وعلى السكان المدنيين. وفي وضع يجعل أكثر من ٣ ملايين صومالي في أمسّ الحاجة إلى المساعدة، فإن وصول المساعدات الإنسانية ينبغي أن يظل أولوية للمجتمع الدولي بأسره. علاوة على ذلك، نحن منزعجون للغاية إزاء الأنباء الواردة من الميدان عن أن المدنيين أصبحوا تحت رحمة جميع الأطراف المشاركة في الصراع – بما في ذلك أعمال القتل المستهدف لأشخاص يرتبطون بالحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

وينبغي محاسبة جميع أطراف الصراع على انتهاكاتهم للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الضمانات بإيصال المعونات الإنسانية دون معوقات. ومن هذا المنطلق، ندعو مرة أخرى إلى وضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب. ونشيد بمبادرات الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، لبدء المداولات بشأن الحاجة إلى إيجاد آلية للتعامل مع قضايا العدل والمصالحة. ونأمل أن نرى نتائج ملموسة في المستقبل القريب لذلك الجهد المطلوب بشدة والجدير بالثناء.

وأخيرا، وكما ذكّرنا التقرير الأخير للأمين العام عن القرصنة (S/2009/146)، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى التصدي للمشاكل في الصومال بنهج متعدد الأوجه. وتؤيد بلادي ذلك الرأي الذي يهدف إلى ضمان الترادف بين العملية السياسية وجهود الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وتعزيز مؤسسات إنفاذ القانون ومبادرات بناء القدرات. وفي الختام، أود أن أشير إلى أن حكومة كرواتيا قدمت العديد من الضباط العسكريين للانضمام إلى عملية أطلنطا لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود، شأني شأن الآخرين، أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية الشاملة والمهمة جدا. كما نشعر بالامتنان للتقريرين الممتازين اللذين تلقيناهما من الأمين العام (S/2009/132) و (S/2009/146). ونرحب ترحيبا حارا بمشاركة السيد محمد عبد الله عمر وزير خارجية الصومال وسعدنا بالاستماع إلى السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق. والهدف من تعليقاتنا هو أن تكون مكملة لذلك البيان.

على الرغم من الحالة السياسية الصعبة والحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر والحالة الإنسانية التي تدعو إلى القلق، حقق الصوماليون تقدما مهما في عملية سلام جيبوتي. وتشيد النمسا بذلك التطور وتهنئ الرئيس الشيخ شريف شيخ أحمد على انتخابه. ونؤيد الحكومة الشرعية واستمرار العملية السياسية، التي ينبغي أن تكون ذات قاعدة عريضة قدر الإمكان.

يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن وأن يدعم الجهود الصومالية لبناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون،

وكذلك لبدء عملية مصالحة. وقد تكلم وزير الخارجية عن كل تلك الأهداف التي نؤيدها. ولتحقيق ذلك الهدف، يتعين أن نعزز أيضا مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وبالتالي، فإننا ندعم بكل قوة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في ذلك الصدد.

لقد اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بشأن الصومال خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويجب تنفيذ تلك القرارات بحسن نية، بما في ذلك القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، الذي يستهدف من يهددون السلام والأمن والاستقرار في الصومال.

كما ينبغي أن نولي أقصى درجات اهتمامنا للبيئة الأمنية والحالة الإنسانية: ذلك أن ٣,٢ مليون نسمة، أي ٤٣ في المائة من سكان الصومال، يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، ويوجد ١,٩ مليون نسمة في حالة من حالات الطوارئ الإنسانية. وهناك حاليا، وفقا لبياناتنا، ما يزيد على مليون من الأشخاص المشردين داخليا. والمؤسف أنه، لم يُسفر التقدم المحرز في العملية السياسية بعد عن تخفيف وطأة تلك الحالة.

كما شكلت حالة حقوق الإنسان في الصومال مصدر قلق بالغ، مثلما أشارت إلى ذلك على نحو صائب بعثة التقييم التقني. ومما يثير الانزعاج بشكل خاص حالة المرأة، لا سيما العنف ضد النساء، فضلا عن الممارسات التقليدية المضرة التي لا تزال منتشرة على نطاق واسع. علاوة على ذلك، فإن جميع – أو جل – انتهاكات حقوق الإنسان المبلّغ عنها ارتكبت مع إفلات كامل من العقاب. وتؤيد النمسا تماما تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على التركيز على إدخال آليتي العدالة والمساءلة إلى الصومال، مثلما اقترح الأمين العام ذلك في تقريره.

وقد استُهدف المدنيون وموظفو الأمم المتحدة، ومؤخرا أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية، وتعرضوا للاختطاف والقتل. وتشيد النمسا بالعاملين في المجال الإنساني الذين لا يزالون يقدمون المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. كما نشكر البلديْن المساهميْن بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أوغندا وبوروندي، على التزامهما بتحقيق الاستقرار واستتباب الأمن في الصومال وانخراطهما في ذلك على نحو متواصل. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين للتنديد بالهجمات ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي أُبلغنا بها وتكلمنا عليها اليوم.

كما تؤيد النمسا تماما تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتشكل مجموعة تدابير الأمم المتحدة المعنية بالدعم ركنا هاما في ذلك الصدد. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيصدر في نيسان/أبريل، والذي سيوافينا بمعلومات عن التقدم المحرز في الميدان وهو سيشكل أساسا لمداولاتنا في المستقبل.

ومن الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف احتراما كاملا الالتزامات التي تعهدت بها بموجب القانون الإنساني الدولي، لكفالة سلطة وفعالية أي تواجد دولي في الصومال. وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، يجب أن تكون الشغل الشاغل لجميع الأطراف، ويجب أن تقوم بكفالتها.

وفي ما يتعلق بأعمال القرصنة، من الهام ألا نعتبرها مجرد تهديد لخطوط النقل البحري الدولي فحسب، بل كذلك عاملا يزيد من استفحال الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال. فعلاوة على تعريضه الإمدادات الإنسانية للخطر، فإنه أيضا، وبكل تأكيد، يؤدي دورا في تمويل أنشطة ما يمكن أن نسميهم بمفسدي عملية تحقيق الاستقرار، لا سيما التدفقات غير القانونية للأسلحة في انتهاك للحظر.

وبالتالي، تؤكد النمسا أهمية التركيز على أنشطة مكافحة القرصنة في المنطقة، وباعتبارنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، نؤيد تمام التأييد، بطبيعة الحال، العملية البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، أي عملية أطلنطا.

ونتطلع إلى مواصلة وتكثيف التعاون الوثيق بين المجتمع الدولي والصومال لما فيه مصلحة الصومال وشعبه قاطبة.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

في البداية أتوجه بالشكر إلى السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال على إحاطته الإعلامية القيّمة. كما أشكر الأخ محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، على حضوره معنا، وعلى المعلومات التي وافانا بها بشأن الحالة في الصومال. كما أتقدم بالشكر إلى السيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن على إحاطته الإعلامية القيّمة.

لقد أكد قادة الشعب الصومالي في الأشهر الأخيرة تصميمهم على الخروج من مستنقع الحرب الأهلية التي تعيشها البلاد منذ ١٨ عاما. وتم توسيع نطاق البرلمان، وتلى ذلك انتخاب الشيخ شريف الشيخ أحمد رئيسا جديدا للبلاد. وقام بتعيين رئيس وزراء حكومة تم تشكيلها فيما بعد وحظيت بموافقة البرلمان. وهذه مؤشرات إيجابية على التزام الأطراف بالمضي قدما في عملية المصالحة الوطنية وفقا لاتفاق جيبوتي. إن الحوار بين جميع أطراف الصراع في الصومال، والابتعاد عن سياسة الإقصاء هما السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سياسية دائمة.

ونعتقد أن رغبة الرئيس الشيخ شريف في التواصل مع كل الأطراف التي تعارض عملية جيبوتي بمختلف توجهاتها السياسية هي الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح. وبدورنا، نحث الشعب الصومالي وجميع أبناء الصومال على التجاوب مع الرئيس شريف والتحلي بروح التسامح وتجاوز الماضي من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة في البلد.

ونرحب بانتهاء إثيوبيا من سحب قواها بالكامل من الصومال. ونعرب عن تقديرنا لالتزام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمواصلة العمل في ظل ظروف صعبة. وندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بالمساهمة بقوات في البعثة إلى وضع الترتيبات اللازمة لنشرها بدون تأخير. كما ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد التي تُمكّن هذه الدول من المساهمة بقواها في البعثة. ونأمل أيضا أن يسهم الدعم السوقي الذي ستقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في توفير معايير الأمم المتحدة للقوات المشاركة فيه.

ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال مصدر قلق شديد، رغم حدوث عمليات قتالية على نطاق واسع بعد انسحاب القوات الإثيوبية. فبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كانت هدفا لهجمات متكررة، والجماعات المسلحة ما برحت تسيطر على مناطق مختلفة من البلد. وهذا أمر ينعكس بدوره سلبا على حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

وعلى الصعيد الإنساني، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار تردي الأوضاع الإنسانية في الصومال. فأكثر من ٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وأعداد المشردين داخليا لا تزال في ارتفاع، ومن غير المتوقع عودتهم إلى مناطقهم في وقت قريب، في حين واصلت الجماعات المسلحة استهداف المنظمات الإنسانية، سواء بسرقة معداتها، أو قتل أو اختطاف العاملين بها. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد ببرنامج الأغذية العالمي وموظفيه لشجاعتهم وقرارهم

مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية في جنوب ووسط الصومال رغم ما يواجهونه من مصاعب.

وعلى صعيد آخر، وبالنسبة إلى استجابة المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نعتقد أن القرصنة نتيجة طبيعية للحالة غير المستقرة في الصومال، وأنه لا يمكن التصدي لها بمعزل عن الحالة السياسية في البلد. ولذلك، فإن معالجتها تتطلب نهجا متعدد المسارات، أساسه الحوار السياسي بين جميع الفرقاء، انطلاقا من عملية جيبوتي مدعومة بعملية لحفظ السلام، والعمل على إحياء مؤسسات الدولة وبناء القدرات، خاصة في ما يتعلق بسلطات إنفاذ القانون.

وفي هذا المجال، نشجع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة في إطار القانون الدولي لمكافحة القرصنة، والنظر في وضع إطار قانوني على المستويين الوطني والإقليمي لتسهيل اعتقال ومحاكمة من يُشتبه في ارتكابهم لأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. كما نؤكد على دور الأمم المتحدة المحوري في تنسيق مكافحة القرصنة وتوفير المعلومات، ونحث كل الدول الأعضاء على تقديم المعلومات حول أنشطتها الرامية إلى محاربة القرصنة.

ويرحب وفد بلادي باعتزام الأمين العام عقد مؤتمر للمانحين خلال الأيام القادمة لجمع المساهمات للصندوق الاستئماني الخاص ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبناء قدرات المؤسسات الصومالية. ونحث جميع الدول القادرة على المساهمة بسخاء في هذا الصندوق. ونتطلع أيضا إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بحلول ١٥ نيسان/أبريل القادم حول الوضع الراهن في الصومال والتقدم المحرز نحو نشر بعثة الاتحاد الأفريقي بالكامل، وتعزيزها بغية تحويلها إلى بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

كما سيناقش تقرير الأمين العام التقدم السياسي المحرز والظروف الأمنية على الأرض، لكي يهتدي بهما مجلس الأمن في تقييمه قبل اتخاذه قرارا بنشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال. ونعتقد أيضا أن عدم استقرار الحالة الأمنية يجب ألا يكون ذريعة لمعارضة نشر قوة الأمم المتحدة في الصومال، لأن تجربة الأمم المتحدة السابقة أظهرت أن قواتها التي نشرت في مناطق غير مستقرة قد أثبتت فعاليتها.

ومرة أخرى، يؤكد وفد بلادي التزامه بالعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ونؤكد لمعالي وزير الخارجية، الذي أبلغني أن الرئيس الشيخ شريف، قد يصل إلى ليبيا غدا أو بعد غد، أننا على اتصال بكل الفرقاء والفصائل. وليبيا هي الدولة الوحيدة التي لديها سفارة في الصومال منذ سنوات. وقد افتتحنا مستشفى في جيبوتي لمعالجة الجرحى الصوماليين. ونستمر في تقديم المساعدات الغذائية والطبية. وقد قدمنا مئات المنح للطلبة الصوماليين، ومن بين الخريجين من الجامعات الليبية وجامعة طرابلس الرئيس الحالي، الشيخ شريف. وسوف نستمر في تقديم المساعدات، بما في ذلك السيارات للحكومة، والأدوات القرطاسية والمستلزمات الإدارية، وسنواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد كايزر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أيدت هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، ألبانيا،

والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر إلى السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أرحب بمعالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، وأن أشكره على إسهامه في مناقشة اليوم.

خلال الشهرين الماضيين، أفرزت عملية السلام في جيبوتي سيناريو جديدا للصومال ينطوي على فرص لإيجاد حل سياسي شامل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوسيع البرلمان الانتقالي، وبانتخاب الرئيس، الشيخ شريف شيخ أحمد، تبعه تعيين رئيس الوزراء، عمر شرماركي وأعضاء حكومته. ويشجع الاتحاد الأوروبي الرئيس الشيخ شريف شيخ أحمد ورئيس الوزراء عمر شرماركي على مواصلة بذل جهودهما لتحقيق وقف العمليات العدائية وللشروع في عملية سلام شاملة ، بمشاركة جميع أطراف النزاع. وهذه العملية يجب أن يكون فيها صوت للمرأة. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتزام الرئيس أن يمد يده إلى تلك المجموعات التي ما زالت تعارض عملية جيبوتي.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع الرئيس، والبرلمان الاتحادي الانتقالي الموسع وحكومة الاتحاد الوطني في مساعيهم، وسيواصل دعم العملية السياسية وهي تواجه التحديات والفرص لمواصلة ترسيخ المصالحة، واستعادة السلام لجميع أبناء الشعب الصومالي وإعادة بناء البلد.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية على الصعيد السياسي، فإن الحالة على الأرض ما زالت مضطربة للغاية. وما زالت القيود الأمنية تعرقل العمليات الإنسانية في كل أنحاء الصومال، مما أدى إلى موجة من الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، في حين يتحمل السكان المدنيون أكبر عدد من الضحايا. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن دعم المجتمع الدولي للقوة الأمنية المشتركة ولدائرة الشرطة الصومالية يشكل عاملا أساسيا.

وفي هذا السياق، يدين الاتحاد الأوروبي الهجمات التي شنت على القوة الأفريقية في الصومال في ٢٢ شباط/فبراير، وأدت إلى مصرع ١١ فردا من حفظة السلام البورونديين وإلى جرح آخرين، وأيضا الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ويبقى الوضع الإنساني حرجا. هناك ما يزيد على ٣ ملايين من الصوماليين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. كما أن أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال تبقى مصدرا لشواغل حقيقية لدى الشعب الصومالي، وخاصة بالنسبة للملايين من الناس الذين يعتمدون على المساعدات المقدمة إلى الصومال عن طريق البحر من برنامج الأغذية العالمي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره الشامل (S/2009/132). وقد أعرب مجلس الأمن في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) عن اعتزامه إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، بوصفها قوة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهنا بصدور قرار آخر عن مجلس الأمن بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعلى أية حال، ستواصل بعثة الاتحاد الأفريقي وأيضا المؤسسات الأمنية الصومالية، خلال الأشهر القادمة، أداء دور هام في ضمان الأمن والاستقرار والقانون والنظام، وفي دعم العملية السياسية وتيسير الأنشطة الإنسانية. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم على أوسع نطاق ممكن لتعزيز قوة الاتحاد الأفريقي وتأسيس قطاع أمني صومالي على حد سواء. وفي هذا الصدد، يدعم الاتحاد الأوروبي طلب مجلس الأمن الوارد في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) قيام الأمم المتحدة بتقديم مجموعة

من عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي وإنشاء صندوق استئماني.

ويواصل الاتحاد الأوروبي عبر ورقته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ كفالة تقديم المساعدات إلى الصومال في الأجلين المتوسط والبعيد. ويجري منح الأولوية لتعزيز بيئة يسودها السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والعملية الديمقراطية وبناء المؤسسات. ويصل حجم برنامج الدعم للجماعة الأوروبية إلى ٢١٥ مليون يورو، وهو يشمل الحكم الرشيد، والأمن، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، ودعم مصادر كسب الرزق، بوصفها قطاعات ذات أولوية.

وفي ما يتعلق بتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإن المفوضية الأوروبية قد خصصت حتى الآن ما مجموعه ٤٠ مليون يورو. واعترافا بالحاجة إلى إجراءات فورية لصالح قطاع الأمن الصومالي، فإن الدعم المالي من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيستمر تقديمه أيضا إلى قوة الشرطة المدنية الصومالية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامجه الخاص بسيادة القانون والأمن و/أو من خلال القنوات الجديدة الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي شباط/فبراير، طلب الاتحاد الأفريقي إلى الاتحاد الأوروبي أن يقدم دعمه المالي لتلبية الاحتياجات الفورية وفي الأمد القصير لعنصر الشرطة بالبعثة. والمفوضية الأوروبية متقبلة، من حيث المبدأ، للمساهمة في ذلك من خلال مرفق السلام في أفريقيا.

وقد بدأ اشتراك الاتحاد الأوروبي المباشر في مكافحة القرصنة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حين أكمل الإجراءات التي بدأها بعض الدول الأوروبية الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ واستمرت حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك عندما حلت محلها عملية بحرية، هي العملية أتلانتا. ووفقا لأحكام القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، تركز العملية أتلانتا على ثلاث مهام رئيسية: أولا، حماية السفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التي تقدم المساعدة للصوماليين المعتمدين على المساعدات الإنسانية؛ ثانيا، توفير الحراسة لبعض من أكثر السفن تعرضا للخطر في منطقة مسؤوليتها؛ ثالثا، ردع أعمال القرصنة وقمعها إلى أقصى حد ممكن من خلال الرصد وأعمال الدوريات في المناطق البحرية التي يثبت أن نشاط القراصنة فيها أكثر من غيرها.

غير أن قمع القرصنة قبالة الساحل الصومالي لا يمكن تحقيقه إلا بالتصدي للأسباب الجذرية للمشكلة، وهي انعدام الاستقرار وسيادة القانون والإدارة الرشيدة، وبتقديم المساعدة لتطوير قدرات دولة الصومال.

ويبلغ قوام العملية أتلانتا حاليا حوالي ١ ٠٠٠ فرد من ١٢ دولة من الدول الأعضاء. وتتألف القوة البحرية حاليا من خمس فرقاطات مقدمة من فرنسا وألمانيا واليونان وإسبانيا وإيطاليا، وقدمت فرنسا وإسبانيا طائرات هليكوبتر وطائرات للدوريات البحرية. ومن المتوقع أن تنضم سفينة حربية إسبانية أخرى إلى العملية قريبا، كما ستنضم إليها ثلاث سفن سويدية في أيار/مايو. وفي آب/أغسطس، ستنشر النرويج فرقاطة، وستنشر هولندا وبلجيكا فرقاطتهما في النصف الثاني من ٢٠٠٩. وتنظر الجهات المساهمة الأخرى مثل كرواتيا وأوكرانيا وسويسرا أيضا في إمكانية تقديم مساهمات.

ويتولى قيادة العملية الأوروبية أميرال بريطاني من مقر القيادة الدولية في نورثوود بالمملكة المتحدة. وهذا المقر أيضا هو موقع مركز الأمن البحري للقرن الأفريقي، وهو مشروع مشترك بين العملية العسكرية الأوروبية وصناعة النقل البحري، يساعد على كفالة أكبر قدر من الفعالية للتفاعل مع الصناعة وأوسع نطاق ممكن

لتطبيق أفضل الممارسات المتفق عليها تقليلا للمخاطر إلى أدنى حد.

وتكافح عملية الاتحاد الأوروبي القرصنة مكافحة فعالة بالاشتراك مع البلدان الأخرى التي نشرت وحداتها البحرية في خليج عدن والتي تعمل بالتعاون مع فرقة العمل المختلطة ١٥١ العاملة في هذه المنطقة، فضلا عن تعاونها مع بلدان المنطقة.

وأكد الأمين العام والمفوض السامي للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في رسالته الموجهة إلى الأمين العام بان كي - مون أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام، من خلال عمليته البحرية أتلانتا، بالمساهمة في حدود إمكانياته وقدراته في توفير الحماية في عرض البحر لسفن الأمم المتحدة التي تقوم بتوصيل مجموعة الدعم اللوجستي للبعثة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان للاتحاد الأوروبي أن يواصل الاحتفاظ بمركز اتصال لشؤون العمليات في الأمانة العامة في نيويورك، بالإضافة إلى مركز تنسيق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا أن على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للعملية السياسية في الصومال. وينبغي أن تكمل هذا الدعم الجهود التي يبذلها الصوماليون أنفسهم، فهم المسؤولون في نهاية المطاف عن تحقيق المصالحة الوطنية الكاملة. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة للصومال. ويعمل الاتحاد الأوروبي حاليا، في جملة أمور، على وضع نهج شامل ومتسق تجاه القرن الأفريقي، بما في ذلك البعد الإقليمي للحالة في الصومال.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة إينغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحتكم لي هذه الفرصة للتكلم، وأشكر معالي وزير خارجية الصومال، والممثل الخاص ولد عبد الله، ومفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة على إحاطاتهم الإعلامية في وقت سابق.

لقد أحدثت الأشهر القليلة الماضية تغييرات ملحوظة في الصومال. فشهدنا نشوء مصالحة واسعة النطاق من عملية جيبوتي. وشهدنا عملية انتقال سلمي للقيادة بوسائل دستورية. ولم نشهد زعزعة الاستقرار وزيادة العنف اللذين خشي الكثيرون حدوثهما بعد خروج القوات الإثيوبية. وقد تقلص العنف، وأصبحت مقديشيو أكثر سلاما، وعادت القيادة الجديدة إلى العاصمة، وبدأ السكان، بصفة مبدئية يعودون إلى ديارهم.

وهذا إنجاز لشعب الصومال وقيادته يستحقان الثناء عليه، ونرى أن ما يحرزانه من تقدم أمر مشجع. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الممثل الخاص ولد عبد الله ومساعديه في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وهو مصدر مستمر للإلهام فيما يتعلق بإيجاد حلول توافقية لدفع عملية السلام قدما للأمام.

نرى ذلك مشجعا، ولكننا نعرف أن الطريق ما زال طويلا. فالقادة الصوماليون الجدد يواجهون تحديات كبيرة. والحالة الأمنية ما زالت هشة. والاحتياجات الإنسانية هائلة. وحقوق الإنسان والإفلات من العقاب من البواعث الرئيسية للقلق، وعملية المصالحة يجب أن تستمر في إحراز تقدم. وإن كانت قائمة الإنجازات زادت طولا، فإن توقعات الشعب زادت كذلك. والصوماليون في الوطن وفي الخارج متعطشون إلى أن يروا سلاما لا يوفر لهم الحماية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى مستقبل أكثر ازدهارا.

ونعلم أنه ما زالت هناك جماعات وعناصر في البلد على استعداد لاستخدام وسائل العنف للقضاء على الإنجازات التي تحققت. وهذا يشمل شن الهجمات على أفراد

حفظ السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولا يسعنا إلا أن ندين هذه الهجمات بأشد العبارات. ونعرب عن تقديرنا لأفراد حفظ السلام القادمين من بوروندي وأوغندا، الباقين في عملهم بالرغم من الظروف البالغة المشقة.

ويجب أن يقف المجتمع الدولي متآزرا لدعم القيادة الصومالية الجديدة ضد العناصر التي تحاول تدمير عملية السلام. وتؤيد النرويج قرار مجلس الأمن بإنشاء صندوق استئماني لدعم البعثة. ونوافق على ضرورة عقد مؤتمر للمانحين التماسا لمساهماتهم في الصندوق ولبناء قدرات المؤسسات الصومالية، بما فيها القوة الأمنية المشتركة وقوة الشرطة الصومالية.

ولكن بناء السلام يقتضي أكثر من إيجاد الأدوات اللازمة للتعامل مع الأخطار المباشرة التي تتهدد الأمن. ولا بد للقيادة الجديدة من الاستمرار في جهودها لتوعية الجماعات التي لا تزال خارج نطاق عملية السلام والمصالحة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تملك القيادة القدرة على تلبية احتياجات الشعب من الخدمات الأساسية بإتاحة سبل الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية وبالتركيز على الانتعاش وإعادة الإعمار. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، خصصت النرويج مبلغ ٣٥ مليون دولار في السنة تقريبا للصومال. وبصفتنا من المؤسسين لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال ونترأس مجموعة أصدقاء الصومال، سوف نستمر في المشاركة الفعلية في تلبية احتياجات شعب الصومال.

ويسرنا أن نرى أن المجتمع الدولي قد زاد جهوده المبذولة لحماية الممرات البحرية قبالة سواحل الصومال. وقد تعهدت النرويج في المجلس، في كانون الأول/ديسمبر، بالإسهام في هذه العمليات البحرية الثلاث (انظر S/PV.6046). وأستطيع أن أؤكد أن النرويج سترسل إحدى فرقاطاتها الجديدة للمشاركة في عملية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي. والعمل جار في الإعداد لنشر هذه السفينة في شهر آب/أغسطس من هذا العام.

وتشارك النرويج مشاركة فعلية في فريق الاتصال الدولي المعني بالقرصنة أمام ساحل الصومال، ونثني على الولايات المتحدة لمبادرتها بإنشاء هذا الفريق. ونتطلع إلى استمرار المناقشات في إطار الفريق بشأن قضايا رئيسية من قبيل تعزيز التنسيق وتوثيق التعاون على تقديم مرتكبي أعمال القرصنة والنهب المسلح في عرض البحر للعدالة.

ولا يمكن إيجاد حل مستدام لمشكلة القرصنة إلا من خلال الأخذ بنهج شامل تؤدي فيه السلطات الصومالية، بما فيها الحكومة الإقليمية في بونتلاند، دورا رئيسيا. ولهذا السبب، قد يكون من المفيد إقامة تعاون وتنسيق أوثق بين العمليات الراهنة في عرض البحر والسلطات على البر، خاصة فيما يتعلق بمراقبة السواحل.

وينبغي أن يعلم الرئيس الجديد وحكومته أن المجتمع الدولي على استعداد للتعاون بشكل كامل مع القيادة الجديدة. ولكننا نعلم أن التحديات التي تنتظرهم خلال السنتين الباقيتين من المرحلة الانتقالية ستكون رهيبة. وسنتابع التطورات في الأشهر المقبلة عن كثب، ونعرب عن استعدادنا لتقديم مزيد من مشورتنا ودعمنا كلما اقتضى الأمر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن مدى سعادتنا لرؤيتكم تترأسون جلسة اليوم، ونحن نشكركم على السماح لنا بالمشاركة فيها.

ونود أن نرحب هنا اليوم بالسيد عمر، وزير الخارجية، ونهنئه على تعيينه في هذا المنصب. ونود أن نشكر

أيضا السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على العرض الذي قدمه.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في الصومال (S/2009/132) وعلى تقريره عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) (S/2009/146). لقد لاحظ وفدي التطورات الإيجابية التي أبرزها التقريران. ونرحب ترحيبا حارا بالالتزامات القوية من جانب المجتمع الدولي بالمثابرة في بذل الجهود لتسوية الحالة في الصومال. لكن رغم هذه التطورات، ما زال هناك الكثير من التحديات التي تحتاج إلى مواجهة.

إن ماليزيا تدين أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تقع في البحر قبالة الساحل الصومالي. وتشكل هذه الحالة تهديدا خطيرا لتدفق التجارة البحرية العالمية. وهي تعرض للخطر حياة أعضاء الطواقم على متن السفن المختطفة أو المهاجمة. وتسبب الحالة أيضا عقبات خطيرة لإيصال المساعدة الإنسانية الدولية إلى الصومال والإمدادات المتوقعة من الأمم المتحدة لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لقد استدرجت ماليزيا بصورة مباشرة إلى حالة القرصنة قبالة الساحل الصومالي عندما اختطفت في خليج عدن ثلاث سفن ترفع علم ماليزيا بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقمنا بإرسال خمس من سفن البحرية الماليزية الملكية إلى خليج عدن بالتناوب. وكان الهدف عندئذ تقديم المساعدة الضرورية في الجهود المبذولة لإطلاق سراح السفن الماليزية المختطفة. وفي الوقت الحالي، تقدم البحرية الماليزية المرافقة والحماية الضرورية للسفن الأخرى التي ترفع علم ماليزيا والتي تبحر في تلك المنطقة. وتقدم قطع البحرية الماليزية أيضا الحماية الأمنية عند الطلب من سفن البلدان الأخرى، ونجحنا في إحباط محاولتين من القراصنة للصعود إلى متن هذه السفن الأجنبية واختطافها.

لقد أثارت ماليزيا مخاوف خطيرة أمام المجتمع الدولي بشأن القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال. وأثرنا المسألة أثناء المناقشة العامة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة وأيضا خلال اجتماع وزراء الخارجية مع الأمين العام، السيد بان كي – مون، في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية. وحثت ماليزيا المجتمع الدولي على اتخاذه فورا خطوات ملموسة وجماعية ووضع إطار عمل للتعاون لمواجهة هذه المشكلة. وبناء على هذا الموقف، انضممنا إلى دول أخرى في تقديم القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨) بصورة خاصة.

وترحب ماليزيا بعمليات مكافحة القرصنة التي تقوم بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، وترحب ترحيبا خاصا بالجهود الجماعية التي تبذلها الدول الساحلية المجاورة في هذا المسعى. ومع ذلك، نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي، بما في ذلك من خلال إنشاء قوة بحرية تابعة للأمم المتحدة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال.

ونتشاطر وجهة النظر، من ناحية أساسية، أن الحل الدائم لمشكلة القرصنة قبالة ساحل الصومال لا يمكن تحقيقه إلاّ بالاستقرار السياسي وغلبة سيادة القانون وتحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في البلاد. لذلك، ينبغي القيام بإجراءات لمكافحة القرصنة بطريقة شاملة تتضمن حلولا سياسية وإصلاح قطاع الأمن، وبإجراءات في المجالين الاقتصادي وحقوق الإنسان في الصومال.

وأخيرا، اسمحوا أن أكرر تأكيد استعداد ماليزيا المستمر للعمل والتعاون مع الآخرين في الجهود الدولية لإيجاد حل لوباء القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال، وفي التوصل إلى تسوية للحالة العامة في الصومال.

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أعطي الكلمة لسعادة السيد سمير حسني، مدير

إدارة أفريقيا والتعاون الأفريقي – العربي في جامعة الدول العربية.

السيد حسني: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول لوزير خارجية الصومال، والسيد أحمد ولد عبد الله والسيد رمضان لعمامرة على البيانات التفصيلية التي أدلوا بها. وأود في البداية أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس الموقر على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في الصومال.

إن هذه الفرصة تأتي في مرحلة حاسمة وواعدة من خطوات تنفيذ عملية السلام التي قادها باقتدار السيد أحمد ولد عبد الله، ممثل الأمين العام للصومال، وبمشاركة فاعلة من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وبدعم واضح من المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أركز في عجالة على ما يلي.

أولا، إن الجامعة العربية، إذ ترحب بالخطوات الهامة لتنفيذ اتفاق جيبوتي الموقع في آب/أغسطس الماضي، والتي أهمها إنشاء برلمان موسع وتمديد الفترة الانتقالية للمؤسسات الصومالية وانتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيسا للبلاد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة السيد عمر عبد الرشيد شارماركي ، فإنها تؤكد على الحاجة الماسة والملحة إلى توفير الدعم الملموس لهذه العملية سياسيا وماليا وماديا.

إننا أمام تطور إيجابي بالفعل، ينبغي أن نقابله من جانبنا بالقدرة المطلوبة للتنفيذ على المستوى العملياتي. لذلك، نؤكد مرة أخرى على ضرورة تقديم جميع سبل الدعم المالي واللوجستي العاجل إلى الحكومة الصومالية لتمكينها من إقامة مؤسسات فاعلة للدولة، وتنفيذ برامجها في الأمن والاستقرار والمصالحة وتقديم الخدمات العامة للشعب الصومالي.

وبالرغم من أن الجامعة العربية ليست مؤسسة مالية مانحة، إلا أنها استجابت لطلب مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي وحولت في الأسبوع الماضي مليون دولار لحساب الحكومة الصومالية لتمكينها من الشروع في تشكيل القوات الأمنية المشتركة المنصوص عليها في اتفاق جيبوتي – المكونة من ١٠ ٠٠٠ عنصر – لتولّي مهام حفظ الأمن ضمانا لاستمرار المؤسسات الصومالية القائمة. كما أن القمة العربية المزمع عقدها في الدوحة، عاصمة قطر، في أواخر هذا الشهر، سيكون على رأس جدول أعمالها دعم المؤسسات الصومالية الوليدة.

ثانيا، إننا نرحب ونحيّ ونؤكد على التوجهات الإيجابية لحكومة الوحدة الوطنية الصومالية الخاصة بتفعيل المصالحة الوطنية مع جميع مكونات الشعب الصومالي في الداخل والخارج. ونحث الأطراف الصومالية كافة على التخلي عن العنف وإعادة النظر في مواقفها والانضمام إلى مسيرة الوفاق الوطني الصومالي.

ثالثا، إننا نحيّ أيضا دور وجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وندعو إلى تقديم الدعم اللوجستي والمالي العاجل لها كي تتمكن البعثة ويتمكن الاتحاد الأفريقي من رفع قوام هذه البعثة إلى الحد المسموح به وهو ٨ ٠٠٠ جندي.

إننا ندين بشدة وبأقوى العبارات الهجمات الأخيرة التي شنت على أفراد هذه البعثة والتي أسفرت عن مقتل ١٢ من قوات حفظ السلام البوروندية إضافة إلى جرح ١٧ آخرين فضلا عن العديد من المدنيين الصوماليين. ومرة أخرى، نحيّ بقوة جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة في الصومال، وندعو جميع الأطراف إلى تقديم الدعم لأولئك الذين

يعملون، باسمنا جميعا وباسم المجتمع الدولي، على تحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

رابعا، إننا ننضم إلى طلب الاتحاد الأفريقي نشر قوة للأمم المتحدة لدعم السلام في الصومال. وينبغي لمجلس الأمن أن يلبي الرغبة المشتركة القوية للحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في أن يواصل دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن يؤسس عليها ويأذن للأمم المتحدة بتولي المسؤولية عن حفظ السلام في الصومال في وقت مبكر.

خامسا، أود أن أؤكد مجددا على الترابط العضوي بين ظاهرة القرصنة والقضية الصومالية بشكل عام. وهذا أمر بات يفرض علينا أن نفكر جديا في الأسلوب الأمثل والأكفأ لدعم جهود إقرار السلام والاستقرار في الصومال، ولا سيما بعد نجاح الأطراف الصومالية في تنفيذ اتفاق جيبوتي. ويتحتم علينا وعلى المجتمع الدولي إظهار الدعم الكافي لهذه الأطراف ولما تحقق من إنجازات على طريق تحقيق السلام في الصومال، وللحيلولة دون وقوع انتكاسة في جهود التسوية يكون لها انعكاساتها السياسية والأمنية الأكثر خطورة، لا سمح الله.

سادسا، إن إعادة بناء الصومال أمر بات على المجتمع الدولي أن يضعه على رأس جدول أعماله. ومن جانبنا، وعلى المستوى الإقليمي العربي، سوف تنظم جامعة الدول العربية، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، مؤتمرا يعقد خلال هذا العام يخصص لإعادة إعمار الصومال وبنائه، تعرض فيه الحكومة الصومالية خطتها التنموية ومشروعات الجدوى اللازمة، وتشارك فيه الدول العربية وصناديق التمويل والاستثمار العربية. ونرجو أن يشارك الجميع في أعمال هذا المؤتمر.

الرئيس: طلب السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، السماح له بالإدلاء ببعض الملاحظات ردا على التعقيبات المدلى بها. وإذا لم يعترض أحد، سأعطيه الكلمة.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب، بالنيابة عن حكومتي وشعبي، عن امتناننا لمشاعر التعاطف والتقدير التي أبداها جميع المشاركين تجاه الشعب الصومالي في الظروف السائدة الآن. وأعتقد أن المجتمع الدولي والشعب الصومالي منخرطان في شراكة لا حول مسائل الصومال فحسب وإنما حول المسائل المتصلة بالمنطقة دون الإقليمية أيضا.

إنني أؤمن، جوهريا، بأن الصوماليين أنجزوا جزءا مما يمكنهم أن ينجزوه. فعلى الجوانب السياسية استجبنا – وأعتقد أننا أدينا المهمة. لقد مرت ٣٠ يوما منذ تشكيل الحكومة. وستنقضي ٣٠ يوما أخرى قبل انعقاد مؤتمر التبرعات لمنفعة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذا يعني أن ٦٠ يوما تكون قد مرت من هدف المائة يوم الذي حددناه لأنفسنا: وستبقى لدينا ٤٠ يوما فقط. لذلك أود أن أشدد على عجالة وإلحاحية الحالة.

بعد ذلك، أود أن أقول إن لدينا قائمة بالإيجابيات والسلبيات. وتوجد في رأينا أربع نقاط على جانب الإيجابيات وأربع نقاط على جانب السلبيات. وعلى الجانب الإيجابي لدينا إرادة سياسية؛ ولدينا زخما شعبيا؛ ولدينا ٣٠٠ ٣ فرد في قوات الأمن المشتركة جاهزون من حيث الموارد البشرية؛ ولدينا الرغبة وروح التجاوب لدى المجتمع الدولي وبلدان المنطقة. تلك هي الإيجابيات الأربع.

أما النقاط الأربع في الجانب السلبي فهي: لدينا مخربون أعلنوا حتى الآن رفضهم للسلام والاستقرار؛ ولدينا القرصنة؛ ولدينا قلة في الموارد؛ ولدينا إخفاقات الماضي التي

تحتاج إلى التعامل معها، من حيث التاريخ والتصور على السواء.

بالنسبة إلى الماضي لا نستطيع أن نفعل شيئا. فنحن لسنا مسؤولين عنه، ولذلك السبب نلتمس من المجلس ألا يضعنا في حالة ''الدجاجة أم البيضة''. إننا نعيش الحاضر وإننا نحتاج إلى مساعدة المجلس العاجلة لتمكيننا من الوفاء بالأهداف المحددة للمائة يوم. هذه حالة دينمية، ومع ذلك نؤمن بأننا يمكننا أن نرسي أسس السلام وأن نجلب المزيد من الناس إلى العمل معنا والانضمام إلى عملية السلام. لكننا نحتاج إلى اهتمام عاجل يولى بالتوازي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولقواتنا الأمنية.

وإذا تمكنا من بلوغ المؤشرات المحددة، فأعتقد أن الاجتماع التالي سيكون أكثر إيجابية بكثير.

الرئيس: أعطي الكلمة للممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال وأرجوه أن يدلي بملاحظات مركزة ومختصرة.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. أود أولا أن أتقدم ببعض المعلومات. أفهم أن المؤتمر الذي سيعقد لتعبئة الموارد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية، التي تكلمنا عنها، سيعقد في ٢٢ نيسان/أبريل في بروكسل، رهنا بإعلان جميع الأعضاء موافقتهم. وهذا يعود إلى عدد من الاعتبارات اللوجستية واعتبارات أخرى.

ثانيا، أشكر المجلس على تجديد اهتمامه وانشغاله فيما يتعلق بمأساة الصومال، لا سيما رفضه للابتزاز الدائم من قبل عدد من الصوماليين الذين يعرفون مدى تلهفنا نحن في نيويورك للاطلاع على العناوين البارزة في الصحف والمواقع الشبكية: قنبلة واحدة تحدث فرقا هائلا؛ وقذيفة مدفع واحدة تحدث فرقا هائلا. لا أريد أن أقارن البؤر الساخنة في عالم اليوم مع الصومال، ولكننا إذا نظرنا إلى الإحصائيات والأرقام بالوفيات، وهي مريعة، لرأينا أن الصومال يندرج في وضع مختلف، ولكن الحالة ليست سيئة بالقدر الذي يمكن أن تكون عليه. وإن الابتزاز الدائم هو الذي أتكلم عنه، وينبغي لنا أن نحرر أنفسنا من ذلك الابتزاز الدائم.

إننا نتكلم عن الناس، وهم يحتاجون إلى السلام. إنهم مستعدون للسلام. وسنتطلع إلى تقرير نيسان/أبريل لتقديم أرقام دقيقة. وسنكون في الميدان؛ وقد كان نائبي في مقديشو في الأسبوع الماضي.

قبل أن أختتم أود أن أعرب عن شكري لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على إشارته إلى الدور السلبي لإريتريا. الصومال ليست لديه حدود مع إريتريا. إنني موظف مدني، ولكنني، شأني شأن أعضاء المجلس، اطلعتُ على التقرير الذي يفيد بأن حكومة معينة، حكومة ودية بصورة عامة – البلدان عضوان في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولا توجد حدود مشتركة بينهما – توجه دعوة إلى زعزعة استقرار هذا البلد. فهذا يستحق الإشارة حقا، وإنني ممتن لوفد الولايات المتحدة على التكلم عنه. وقد قال لي الشيء ذاته عدد كبير من أعضاء المجلس، وآمل أن يثار في المرة التالية. لا أريد تحويل هذا الأمر إلى قضية، ولكنه يجب أن يثار.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيصدر الرئيس بيانا للصحافة عن هذا الاجتماع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.